الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية وتجارة دولية

دور منظمة الأوبك في استقرار اسعار النفط على المستوى الدولي

إعداد الطلبة:

✓ علال مصطفى

✓ ميـــه حكيم

✓ بحير محمد لمين

تحت إشراف الدكتور:

بالحبيب عبد الكامل

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة والجامعة	الصفة
د. الاسود محمد	استاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي	رئيسا
د. بالحبيب عبد الكامل	استاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. تجاني محمد العيد	استاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

سورة آل عمران الآية 7

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

2. إبراهيم بلقة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد12، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2013.

3. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصاديات العربية والدور العربي المشترك للتكامل معها، القاهرة، تموز، 1994.

4. أحمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

5. اديب قاسم الشندي، العرب وتحديات العولمة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 18، السنة الحادية عشر 1999.

6. **أسواق النفط العالمية** ،تقرير المعد العربي للتخطيط بالكويت، العدد لسابع والخمسون،2005.

7. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

8. أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات،أطروحة دكتورا**، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.2013.

9. انور يوسف عبد الله، النفط وتعاون دول مجلس التعاون الخليجي، النفط والتعاون العربي، مجلد 26، عدد 94، 2000.

10. بترول المشاركة: هو البترول الساري وفق عقود المشاركة وهو نوع من أنواع العقود البترولية السائدة في تلك الفترة.

11. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

12. بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت،2001 .

13. تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون لمنظمة الأوابك لسنة 2000 .

14. جون روبيرتس، الرقابة على النفط: دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية/ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، 2005.

15. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.

16. حال الامة العربية، المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

17. حسان خضير، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد57، 2010.

18. حسين القاضي، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

19. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني/ 2000 .

20. حسين عبدالله، الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه، النفط والتعاون العربي، المجلد 22، عدد 76، 1996.

21. حميد الجميلي، البعد الايديولوجي لتحرير المبادلات التجارية في ضوء مرجعيات منظمة التجارة العالمية مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة، بتاريخ 2002 / 3 / 19

22. د احمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،العدد(1)،المجلد(1)،2010.

23. د احمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،العدد(1)،المجلد(1)،2010.

24. د احمد حسين علي الهيتي ود بختيار صابر محمد، اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.

25. د احمد حسين علي إلهيتي، اقتصاديات النفط، الموصل، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر،2000.

26. د خالد حسين علي المرزوك، تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد(1)، 2012.

27. د عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، وكالة المطبوعات، الكويت،1995.

28. د محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي- دروس السبعينات وآفاق المستقبل، عالم المعرفة، الكويت، 1999.

29. د يوسف علي عبد الاسدي ويحي حمود حسن ،دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية ،مجلة العلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ،العدد24،المجلد السادس،أيار 2009.

30. د. فهد محمد بن جمعة، العوامل المؤثرة على أسعار النفط، ، جريدة الرياض، العدد 9834، 2005.

31. دانييل بورشتاين وارنيه دي كيزا، التنين الأكبر (الصين في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، جويلية 2001.

32. روبرت مابرو، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، الامارات العربية المتحدة، 2005 .

33. روبرت واينر، تقلب أسعار النفط:العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

34. سالم الحسن رسن ،**اقتصاديات النفط**،الطبعة الأولى ،دار الجامعة المفتوحة،طرابلس، ليبيا 1999.

35. سعد الشلماني، تقرير عن مؤتمر ((الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية : الاثر الاقتصادي والاجتماعي واقاق التعاون العربي))، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 288، 2003 .

36. سمير التنير، **التطورات لنفطية في الوطن العربي والعالم** ،دار المنهل اللبناني، 2007.

37. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

68 سيروب اسستيبان، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، دار الثورة للصحافة والنشر، منشورات النفط والتنمية،بغداد،1980.

38. شكاكطة عبد الكريم، النفط في العالقات الدولية دراسة حالة منظمة الاوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، رسالة ماجيستر منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008

39. صباح نعوش، الوطن العربي و منظمة التجارة العالمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 282 ،بيروت، 2002.

40. صبري عبد الرزاق، انخفاض أسعار النفط أسبابة وإثارة، بحث غير منشور، بغداد،1983.

41. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية – 2010-2013- الكويت أيلول،2013.

42. عبد القادر سيد أحمد، الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها،ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

43. عدنان شوكت شوفان، اتفاقيات الجات الدولية، الرابحون دوما والخاسرون دوما، الطبعة الاولى، دار المستقبل دمشق، 1996

44. علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991

45. علي عبد الحسين، ضرائب الكاربون والاثار السيئة على اقتصاديات العالم، مجلة النفط والعالم، وزارة النفط،العراق، تشرين الثاني / 1993

46. علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010.

47. علي مرزا،مراجعة كتاب: النفط بي السياسات والأوهام،مجلة سياسات عربية، العدد 19(آذار/مارس، 2016).

48. فاضل الجلبي وآخرون، واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.

49. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010،.

50. قويدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**،(**رسالة ماجستير**)،جامعة الشلف، 2009،

51. كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، 2008

52. لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008 .

53. ماجد المنيف، تأثير عملة اليورو العالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط، النفط والتعاون العربي، مجلد 25، العدد 89، 1999،

54. ماجد عبدالله المنيف، الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية، النفط والتعاون العربي، مجلد 18، عدد 64 ،الكويت، 1993،

55. مايكل تانزر، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)،ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981.

56. مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005،

57. مثل توفير الإنارة للمجتمعات وتوفير الطاقة للمصانع مما أدى إلى زيادة في الإنتاج ،كذلك أدى إلى ظهور المحركات التي أصبحت تستعمل في كافة المجالات كالزراعة والنقل.

58. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

59. محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، بدون تاريخ.

60. محمد زيدان و محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012.

61. محمد سيد عايد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية 2001،

62. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية : هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، مجلة الحكمة، بغداد، 2002،

63. مصطفى رجب ،التكتل الاقليمي لمواجهة استحقاق الجاتس (برنامج عمل خليجي)، مجلة التامين العربي، السنة 18، العدد 65، 2000

64. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام 2012

65. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، 2006

66. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،(أوبك)، تقرير الأمين العام للمنظمة ،السادس والعشرون 2000،

67. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" : هي منظمة تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية تضم في عضويتها جميع الدول المتقدمة وهي دول الإتحاد الأوربي بالإضافة إلى تركيا، سويسرا، أيسلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، اليابان، نيوزيلندا.

68. منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ،2012.

69. هشام عفيفي، انعكاس الجات على الدول النامية، مجلة التامين العربي، السنة 12 العدد 43، 1994،

70. ياسر مفتي ،السعر في أماكن الإنتاج أقل من نصف السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9834، . 31 أكتوبر 2005.

71. يحيى حمو حسن واحمد صدام ،نفط الخليج في ظل تطورات سوق النفط العالمية، مجلة الاقتصادي الخليجي ،جامعة البصرة،العدد13، 2007.

مراجع اجنبية:

72. .International Energy Agency, World Enegy Outlook 2016 (November 2016),

73. .International Energy Agency, World Energy Outlook 2014.

74. Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013

75. organization of the Petroleum exporting countries,statute2013

المواقع الإلكترونية:

76. د زياد ابو الرب ،العوامل المؤثرة على أسعار النفط، معلومات متاحة على الموقع
77. http://www.aleqt.com/2007/11/19/article_117470.html
اهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، الاقتصادية، العدد 5152، 2007، على الموقع
abanamay@gmail.com
78. البحث في العوامل المؤثرة على اسعار النفط الخام، معلومات متاحة على الموقع
79. http://www.aleqt.com/2008/06/15/article_143505.html
80. د زياد أبو الرب ،العوامل المؤثرة على أسعار النفط، معلومات متاحة على الموقع
81. http://www.aleqt.com/2007/11/19/article_117470.html
82. انظر/علي مرزا، "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"،ورقة مقدمة في ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة،ا لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015، شوهد في 2017/2/26، في: http://bit/ly/2lMavHL
83. [1] منظمة الأقطار العربية المصدرة لبترول (**أوابك**)،تأسست بتاريخ 9 جانفي 1968، وتستمد اسمها من الأحرف الخمسة الأولى من الكلمات التالية: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.،وتظم 11 دولة عربية(السعودية، الكويت، ليبيا، الإمارات، قطر، البحرين، الجزائر، سوريا، العراق، مصر، تونس).ويقع مقرها في دولة الكويت .
84. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعدان، متاح على الموقع الالكتروني التالي www.syrbook.gov.sy/userfiles/chima.doc، تاريخ الزيارة:2014/04/13.
85. نقلا عن عمرو الأشموني، الصين قائدة سوق الطاقة العالمي، جريدة النهار الكويتية، العدد 2090، الصادرة بتاريخ الأحد 23 فيفري 2014 متاح على الموقع الالكتروني: www.annaharkw.com/ANNAHAR/Article.aspx?id، تاريخ *الزيارة:2014/04/11.*
1- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA): http://www.iea.org/aboutus/history، تاريخ الزيارة، 2014/04/14.
86. الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني: www.opec.org:(Brief History)، تاريخ الزيارة، 2014/03/15.

87. www.aljazeera.net / ebusiness

88. ظفر الإسلام خان، الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013، متاح على الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.ne، تاريخ الزيارة:2014/04/11.

شكر وعرفان

بعد الحمد لله وشكره جلّ وعلا

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتا الفاضل

الدكتور: بالحبيب عبد الكامل

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، حيث قدم لنا كل

النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله منا كل الشكر والتقدير.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

ومراجعة هذا العمل وتصويبه.

الإهداء

إلى روح ابي الطاهر رحمه الله

إلى التي تحمل اخف كلمة نطق بها السان

ونبع منها الحنان لكي امي الحبيبية

أسأل الله ان يطيل في عمرها وان يمنحها العافية ويجعل عاقبتها

الجنة عرضها السموات والارض .

الى القلوب التي احاطتني بالرعاية ورافقتني في دروب الحيات

اخوتي واخواتي . حسين .

وإلى كل من مد لنا يد العون في هذا العمل .

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي .

حكيم

الإهداء

إلى روح ابي وامي رحمهما الله

إلى طلبة سنة ثانية ماستر تخصص

دفعة 2022 وإلى كل من مد لنا يد العون في هذا العمل .

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي .

محمد الامين

الإهداء

إلى التي تحمل اخف كلمة نطق بها السان

ونبع منها الحنان لكي امي الحبيبية

إلى صاحب القلب الكبير الذي كان

هويتي حيثما اسير وعلمني الخير على

خطى المصطفى لك أبي الغالي

أسأل الله ان يطيل في عمرهما وان يمنحهما العافية ويجعل عاقبتهما

الجنة عرضها السموات والارض.

الى القلوب التي احاطتني بالرعاية ورافقتني في دروب الحيات

اخوتي واخواتي . حسين .

وإلى كل من مد لنا يد العون في هذا العمل .

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي .

مصطفى

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداءات	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
فهرس المحتويات	
مقدمة	
الفصل الأول: **عموميات حول منظمة الأوبك**	
تمهيد	07
المبحث الأول: أهمية ومحددات النفط في العالم	08
المطلب الأول: أهمية النفط في العالم	08
المطلب الثاني: سوق النفط العالمية.	16
المبحث الثاني: تقديم منظمة الأوبك	28
المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك	28
المطلب الثاني: أهداف وخصائص منظمة الأوبك	35
المطلب الثالث: موقع منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي	37
المبحث الثالث: الدراسات السابقة لمنظمة الأوبك	41
خلاصة الفصل:	44
الفصل الثاني **دور منظمة الأوبك في تحديد مستقبل أسعار النفط و استقرارها في سوق النفط العالمية**	
المبحث الأول : السياسات التسعيرية	46
المطلب الأول: السياسة التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973(قبل التصحيح السعري)	46

المطلب الثاني : السياسة التسعيرية بعد التصحيح السعري لسنة 1973 إلى غاية سنة 2000.	49
المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك (فترة القرن الواحد والعشرين...).	53
المبحث الثاني: السياسات الاستراتيجية التي أتخذتها الأوبك	55
المطلب الأول : إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق	55
المطلب الثاني : اتفاقية أوبك لتخفيض الانتاج	63
خلاصة الفصل:	69
الفصل الثالث: **دراسة تحليلية منظمة الأوبك على المستوى الدولي**	
المبحث الأول: تطور الإمكانات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي	71
المطلب الأول : اهمية وتطور النفط في مجلس التعاون الخليجي	71
المطلب الثاني : إنتاج واحتياط النفط في مجلس دول التعاون الخليجي	74
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي	78
المطلب الأول : العوامل الداخلية	78
المطلب الثاني : العوامل الخارجية	84
خلاصة الفصل	89
الخاتمة	91
قائمة المراجع	94
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008 -2013)	09
02	احتياطي النفط في العالم خلال الفترة (2008-2013)	12
03	ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم خلال سنة 2013.	13
04	إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2008-2012)	14
05	طلب(استهلاك) النفط في العالم خلال الفترة (2008-2013)	15
06	أهم السياسيات التسعرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة من 2000 إلى 2010	54
07	حصص دول أوبك ودول الشرق الأوسط في الإنتاج العالمي من النفط الخام (دون سوائل الغاز الطبيعي) ومتوسط سعر النفط	59
08	إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأميريكية	61
09	اتفاقية أوبك 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 لتحديد الإنتاج، ألف برميل	64
10	قيمة صادرات النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي للمـــدة(2008-2012) مليون دولار	72
11	تطور الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للمدة(2009-2012)	74
12	تطور الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للمدة(2000-2012) (مليار برميل)	77
13	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة(2000-2013) دولار /برميل	79
14	الطلب العالمي على النفط للمدة(2000-2010) والمتوقع لعام2020 (مليون ب/ي)	82

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1	إنتاج النفط للأوبك من العالم 2000/2011	38
الشكل رقم 2	احتياطي النفط للأوبك من العالم 2000/2011	39
الشكل رقم 3	الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك 2000/2011	54

الملخص :

إن وجود منظمة opec على الساحة العالمية كان له دور بالغ الأهمية في الإقتصاد العالمي، فهي تختص بدراسة خصوصيات الوضع العالمي والإمكانيات المتوافرة لدى أعضائها ولدى دول العالم الأخرى لمواجهة الإحتكارات الغربية للنفط ، وبذلك يمكنها المحافظة على العلاقة بين أسعار النفط ومستوى أسعار السلع المصنعة، كما انها تعمل على إستخدام الموارد المالية المتاحة لدول opec في بناء إقتصاديات وطنية متكاملة، من خلال الإختيار الرشيد والصحيح لإستراتجية التنمية الإقتصادية لدول الأعضاء، ومواجهة الصعوبات المختلفة مثل تخلف البنية التحتية ومشكلة ضيق السوق وإنخفاض الإنتاجية المحلية وغيرها، ولعل الدور الفعال والمهم لمنظمة opec في الإقتصاد العالمي لم يظهر بقوة إلا مع بداية أزمة الطاقة عام 1973م، التي مكنت منظمة opec لأول مرة من السيطرة على اسعار العالمية للوقود السائل و رفعها بمقدار أربعة أضعاف.

الكلمات المفتاحية : منظمة الأوبك ،أسعار النفط ، السياسة التسعيرية

Abstract :

The presence of OPEC on the global scene had a very important role in the global economy, as it specializes in studying the peculiarities of the global situation and the possibilities available to its members and other countries of the world to confront Western oil monopolies Thus, it can maintain the relationship between oil prices and the level of prices for manufactured goods, and it is also working to use the financial resources available to OPEC countries in building integrated national economies, through the rational and correct choice of the economic development strategy for member states, and facing various difficulties such as underdeveloped infrastructure and the problem of Market tightness, low local productivity, etc. Perhaps the effective and important role of OPEC in the global economy did not appear strongly until the beginning of the energy crisis in 1973 AD, which enabled OPEC for the first time to control the world prices of liquid fuels and raise them by four times.

***Keywords**: OPEC, oil prices, pricing policy*

المقدمة

المقدمة:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات كبيرة ومختلفة منها اقتصادية وسياسية، واجتماعية وعلمية تسعى الى اعادة بناء تنظيم التجارة الدولية وانشاء بعض الاجهزة التي يمكن من خلالها ترسيخ التوجهات الاقتصادية للرأسمالية يعد انشاء منظمة دول المصدرة للبترول انجاز المهمة نظرا لحجز الدول المنتجة للبترول لآلية تعمق التعاون في ما بينها في المجال الاقتصادي والسياسي وتكون متخصصة في شؤون البترول، حيث أن إيرادات النفط تعد من أهم مصادر الدخل القومي لدول الأعضاء في المنظمة، والهدف الرئيسي للمنظمة هو تعاون الأعظاء في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي في صناعة النفط، وتوثيق العلاقات السياسية فيما بينهم، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى أسواق إستهلاكه بشروط عادلة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين لصناعة البترول في دول الأعضاء.

تساهم المنظمة بدور مهم في تنمية وتطوير الصناعات البترولية، في جميع مجالاتها وفي تبادل المعلومات والخبرات، كما لها دور كبير في إرساء العلاقات بين الدول المنتجة للبترول وتلك المستهلكة له، حيث تقوم المنظمة بتدعيم البحث العلمي في مجالي البترول والغاز من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تعقدها، إضافة الى إصداراتها المختلفة

تتمتع دول العربية المنتجة للنفط بميزة نسبية بين دول العالم بامتلاكها منابع النفط الذي يعد أهم مصدر للطاقة ومادة أولية في الكثير من الصناعات، حيث تمتلك اكبر احتياطي في العالم يقدر بـ: (56%) من مجموع الاحتياطي النفطي

العالمي. فالتغيرات في سوق النفط وبالتالي التأثير في أسعار النفط يؤثر على مسارات التنمية وقد شهد سوق النفط تحولات مهمة وجوهرية خاصةً فيما يتعلق بموازين القوى الفاعلة في جانبي العرض والطلب، وقد تزايد دور البلدان النامية في الطلب على النفط ولاسيما الناهضة منها وفي الآونة الأخيرة الصين على نحو خاص، ومع تنامي أسواق المستقبل في السلع بشكل عام والنفط بشكل خاص أصبحت عقود المستقبل وخياراتها من مكونات الحافظة الاستثمارية مثـــــل أدوات الاستثمار المالي، وأضيفت بذلك عوامل جديدة لارتباط أسعار النفط بتقلبات السيولة والائتمان والأسواق المالية، وتتصف أسعار النفط بخصائص السلع الزراعية والمعدنية في التذبذب الدائم والتقلبات والطابع الدوري، ولكنها فاقتها في عدم الاستقرار لحساسيتها الشديدة للأحداث الجيوبوليتيكية وأوضاع الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي، أن أسعار النفط تخضع لمجموعة كبيرة من العوامل المتشابكة والمتغيرة في آن واحد. وبعض تلك العوامل منظور، بينما البعض الآخر غير منظور ويكاد يستحيل التنبؤ بحدوثه مثل إعصار كاترينا الذي اجتاح خليج المكسيك وهي المنطقة المهمة من حيث إنتاج وتكرير النفط. ولكن العوامل الأساسية التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار عند النظر في مسألة تأثير أسعار النفط على الاقتصاد وتقديرات الطلب المستقبلي كثيرة ومتشابكة، فالعلاقة بين سعر النفط والطلب معقدة وفي تغير وتطور مستمر.

1-إشكالية الدراسة :

وعليه يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي : ما هو دور منظمة الأوبك في ضبط أسعار النفط في السوق الدولية ؟ وإلى أي مدى يمكن أن تساهم منظمة الأوبك في إستقرار أسعار النفط ؟

2-الأسئلة الفرعية :

تقودنا الإشكالية الرئيسية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية هي :

1-كيف تحدد أسعار النفط في السوق الدولية ؟

2-ما هي منظمة الأوبك وكيف تطور آداؤها في سوق النفط الدولية ؟

3-فرضيات الدراسة :

1- يتحدد سعر النفط في السوق العالمي بناء على قانون العرض والطلب .

2-تمتلك الأوبك احتياطات نفطية ضخمة وانتاج مرتفع، حيث تلعب منظمة الأوبك دورا فعالا في سوق النفط العالمي .

4-أهمية الدراسة :

- تتجلى أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي يلعبها النفط الاقتصاد العالمي ومدى تأثير أسعاره في كبريات الأقتصاديات العالمية .

- تساهم الدراسة في تسليط الضوء على إحدى القضايا الأساسية في الاقتصاد العالمي حيث شهدت الأسواق النفطية في السنوات القليلة الماضية حالة عدم استقرار أثرت على الأسعار بشكل كبير .

5- أهداف الدراسة :

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف يتخلص أهمها فيما يلي :

1-إبراز أهم طرق وعوامل تسعير النفط .

2-معرفة ماهية منظمة الأوبك ودورها على المستوى العالمي .

3-التعرف على السياسات التي انتهجتها المنظمة في ظبط أسعار النفط 6-

منهج البحث :

للإجابة على التساؤلات ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي ، من أجل وصف الظاهرة المدروسة وكذلك تحليل مختلف المعطيات والاحصائيات الخاصة بالموضوع .

6-أسباب اختيار الموضوع :

كان اختيارنا للموضوع نابعا من الأسباب التالية :

1-توضيح قيمة النفط ومكانته في السوق الدولية .

2-الميل الشخصي إلى مواضيع اقتصاديات الطاقة عموما إلى دراسة النفط وكل المتغيرات الاقتصادية المرتبطة به .

7- صعوبات الدراسة :

نلخص أهم المجريات وصعوبات الدراسة في أن بعض الدراسات تعتمد في مواضيعها على أرقام ومعطيات تقدير وليست حقيقية مما استوجب البحث على مصادر موثوقة بأرقام ومعطيات حقيقية وهو ما تبرزه قلة المراجع والمصادر في هذه الدراسة .

الفصل الأول:

عموميات حول منظمة الأوبك

تمهيد:

خضعت صناعة النفط العالمية قبل تأسيس منظمة الأوبك لهيمنة شركات النفط الاحتكارية، إذ كانت القوة المسيطرة على تجارة النفط الدولية، والمحدد الرئيسي لسياسات الإنتاج والأسعار التي استهدفت تعظيم أرباح هذه الشركات وتحقيق أهداف الدول الصناعية الكبرى ، في حين أَن الدول المنتجة اقتصر دورها في الحصول على عائدات مالية زهيدة وجبايتها تتمثل أغلبها في الضرائب ،وقد جاء تأسيس منظمة الأوبك رد فعل على التخفيضات للأسعار المعلنة للنفط لعام 1959 والعام 1960، الذي قامت به الشركات الاحتكارية ، دون استشارة الحكومات المنتجة للنفط .

المبحث الأول: أهمية ومحددات النفط في العالم

يعتبر النفط في الوقت الحالي سلعة استراتيجية هامة لها مكانة خاصة في التجارة الدولية، هذا ما أدى إلى ظهور أسواق خاصة لتبادل هذه السلعة، بحيث تختلف هذه الأسواق عن باقي أسواق السلع الأخرى، نظرا للخصائص التي تنفرد بها، وهذا ما سوف نعالجه في هذا المبحث بحيث أننا سوف نتطرق إلى أهمية النفط، وكذا إلى مفهوم السوق النفطية.

المطلب الأول: أهمية النفط في العالم

إن المكانة الهامة التي يحتلها النفط في العالم اليوم وبدون منازع، راجعة إلى أهميته المتزايدة عبر التاريخ، باعتباره سلعة إستراتيجية هامة في المجتمع الصناعي الحديث.

1-أهمية النفط كمورد للطاقة: تعتبر الطاقة أحد المقومات الرئيسية للمجتمع الحديث.

وتشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد الحديثين أمثال (أدلمان Andaman و فرانكل Fränkel) عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض و العمل ورأس المال والتنظيم، فكما أنه لا فائدة من رأسمال دون عمل أيضا لا فائدة منه دون طاقة [1].

وقد أصبحت الطاقة معيارا هاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمعات الحديثة، وكذا تحديد نوع ذلك التطور والتقدم. وعموما يمكن تقسيم المصادر الطاقوية التي استعان بها الإنسان في مختلف نشاطاته إلى قسمين رئيسين[2]:

1- المصادر الطاقوية القديمة أو الأولية في تاريخ استغلالها مع محدودية تأثيرها وفعاليتها: وهي المتضمنة القوى العضلية للإنسان والحيوان، حركة الرياح والمياه و المساقط المائية .

2- المصادر الطاقوية الحديثة: وهي تلك المصادر التي ابتدأ استخدامها منذ العصور الحديثة، كالفحم الحجري بأنواعه والنفط والغاز الطبيعي والكهرباء المتولدة من مصادر طاقوية متعددة...الخ.

حيث كان القرن السابع عشر النهاية لدور المصادر الطاقوية القديمة في تأثيرها على نشاطات الإنسان، وفي نفس الوقت البداية لمرحلة المصادر الطاقوية الحديثة: كالفحم أولا والنفط ثانيا، للحلول محل المصادر القديمة والتعويض عنها.

---

[1]- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000، ص74.

[2]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص- ص63-64.

فحتى سنة 1939 كان ما يزال الفحم متفوقا على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم، لكن خلال و بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الطلب يزداد على المحروقات النفطية، وكان هذا نتيجة للطلب العسكري و الصناعي و النقلي عليه.

وفي سنة 1952 مثلت المحروقات النفطية ثلثي مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ثم انتقل الاستغناء عن الفحم وتعويضه بالنفط إلى جل دول العالم، وقد عرفت هذه النسبة تزايدا طرديا حتى بلغت ماهي عليه اليوم.

وعلى العموم فإن النفط يعتبر من أهم موارد الطاقة التي يعتمد عليها العالم حاليا، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب العالمي عليه اليوم كممول للحياة على جميع الأصعدة، باعتباره المادة الخام في جميع الصناعات بشتى أنواعها.

وتظهر بيانات الجدول التالي أن الطلب العالمي على النفط تزايد من 86,06 (م.ب.ي)[2]سنة 2008 إلى 90,00 (م.ب.ي) سنة 2013.

الجدول رقم (01-01):الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008 -2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الطلب العالمي على النفط (م ب ي)	86,06	84,78	87,18	88,10	88,86	90,00

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P 46, 2014, p46

وكان هذا التزايد الكبير الذي عرفه النفط عبر السنوات، نتيجة التطور التكنولوجي الذي عرفته الدول المتقدمة، وكذا الطلب المتزايد على استخدام النفط لدى بعض الدول في العالم كالصين مثلا: فمن المتوقع أن يرتفع استهلاكها للنفط سنة 2030 إلى 12 مليون برميل يوميا، بعدما كان 05 مليون برميل سنة 2000[3]، هذا ما أدى إلى تزايد أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة .

[1]- مايكل تانزر، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)،ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص100.

[2]- م ب ي: مليون برميل يوميا.

[3]- جون روبيرتس، الرقابة على النفط: دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية/ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، 2005، ص 40.

2 – الأهمية الاقتصادية للنفط: تتجلى الأهمية الاقتصادية للنفط في جميع القطاعات المكونة للاقتصاد، وهي تختلف من قطاع لآخر، لذا نجد أن الاقتصادي (فرانكل Fränkel) يلخص فضائل النفط من خلال هذه الجملة المثيرة للإعجاب: " النفط هو السائل oil is liquid" / " النفط السائل le pétrole est liquide " فبفضله يقول أنه تم العثور على الهيكل الصناعي العالمي، وحولت محركات وتيرة الحياة و بدأت في انسجام أقوى من أي وقت مضى وبشكل أسرع.

لهذا يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة، و بهذا فإن ثلث النفط المستهلك في العالم يستعمل لتشغيل الصناعة، التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث. ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة، قد يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي.

ولا تقل أهمية النفط في القطاع الزراعي عنه في القطاع الصناعي، بل يمكن القول أن النفط هو العامل الأساسي في تحديث الزراعة وتطويرها، وذلك بعد اكتشافه كمصدر للطاقة المتحركة بعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة ميدان العمل، فبدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطور بشكل مذهل بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إلى أن دخل حاليا طوره الحديث الذي يطلق عليه "البترو– زراعة".

أما فيما يخص أهمية النفط على الصعيد التجاري، فتكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط.

وقد ترتب على هذا حركة تجارية عالمية، جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، وكان نتيجة ذلك، التطور السريع الذي شهدته تجارة النفط العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، نظرا للطلب المتزايد عل النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة[1].

[1]– حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ص 74-79.

إذن فإن الأهمية الاقتصادية للنفط تعتبر امتدادا لأهمية الطاقة ككل في المجال الاقتصادي، وفي هذا الصدد يمكن ذكر آراء بعض الباحثين الاقتصاديين[1] : فمثلا الباحث (موهاين منسف Mohan Munsighe) يرى أن الطاقة و بالتحديد النفط لها أثر كبير على الاقتصاد القومي لأي دولة[2]، أما كل من الباحث (ريتشارد أيدن Richard Eden) و(ميشال بوسنر Michel Posner) فحسب رأيهم أن التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ارتبط بالنفط، وذلك عن طريق التحول من استخدام الفحم إلى استخدام النفط في الصناعة [3] بوجه عام، كما يرى (جاكوب Jakob) أن الطاقة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية وتجارتها الخارجية.

3- التوزيع الجغرافي للنفط في العالم: يمثل التوزيع الطبيعي للموارد الطاقوية في العالم مصدرا للعديد من التوترات، خاصة تلك المتعلقة بالاحتياطيات النفطية وإنتاجها واستهلاكها من منطقة إلى أخرى، وهذا ما سوف يتم توضيحه فيمايلي:

3-1- احتياطات النفط في العالم: تعرف الاحتياطات حسب مجمع مهندسي البترول، بأنها الكميات المقررة من النفط الخام المقدر استخراجها بشكل اقتصادي، وفي ظل الشروط الاقتصادية الموجودة والتنظيمات الحكومية الحالية[4]. وتتوزع احتياطات النفط في العالم على جميع المناطق في الكرة الأرضية، بمعدلات مختلفة بحسب الطبيعة الجغرافية لكل منطقة، وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

---

[1]- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص-ص 65-66.

[2]- مثل توفير الإنارة للمجتمعات وتوفير الطاقة للمصانع مما أدى إلى زيادة في الإنتاج ،كذلك أدى إلى ظهور المحركات التي أصبحت تستعمل في كافة المجالات كالزراعة والنقل.

[3]- خاصة صناعة السيارات والمحركات وطرق النقل التي كان لظهور النفط السبب في تطورها الكبير الذي وصلت إليه اليوم.

[4]- حسين القاضي، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 177.

الجدول رقم (01-02):احتياطي النفط في العالم خلال الفترة (2008-2013)

الوحدة : مليون برميل في اليوم

السنوات / المناطق	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	24,021	25,582	28,167	28,167	28,167	37,893
أمريكا اللاتينية	209,308	247,917	334,009	337,062	338,114	338,289
أوروبا الشرقية	115,795	116,556	117,310	117,314	119,881	119,877
أوروبا الغربية	14,318	13,318	12,966	11,722	11,559	12,267
الشرق الأوسط	752,258	752,079	794,265	796,855	798,832	803,182
إفريقيا	123,384	125,348	127,323	128,174	130,071	128,149
آسيا والمحيط الهادي	41,030	44,180	43,943	46,262	51,587	50,208
مجموع العالم	1, 280,11	1,324.98	1, 457,98	1, 465,55	1, 478,21	1, 489,86

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P 22, 2014, p22.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01-02) أن الاحتياطي العالمي للنفط قد بلغ 1, 489,86مليون برميل لسنة 2013 بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ 1, 280,11 مليون برميل، ولقد توزع هذا الاحتياطي على مناطق العالم، إذ بلغت حصة مجموعة الشرق الأوسط 803,182 مليون برميل لسنة 2013 ، بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ 752,258 مليون برميل، وهي تحتل المركز الأول من بين احتياطي المناطق الأخرى في العالم، تأتي بعد مجموعة دول الشرق الأوسط من حيث الاحتياطي أمريكا اللاتينية، إذ بلغ احتياطاتها 338,289 مليون برميل سنة 2013.

أما في المرتبة الثالثة تأتي إفريقيا باحتياطي مقداره 128,149 مليون برميل لسنة 2013. وتأتي أوربا الشرقية في المرتبة الرابعة إذ بلغ احتياطها من النفط الخام لسنة 2013 ما يعادل 119,877 مليون برميل.

أما المناطق الصناعية في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا الشمالية وأوربا الغربية فقد احتلت المراتب الأخيرة من الاحتياطي العالمي للنفط، إذ احتلت آسيا والمحيط الهادي المرتبة الخامسة من بين مناطق العالم باحتياطي قدره 50,208 مليون برميل لسنة 2013، بعد ذلك تأتي أمريكا الشمالية وأوربا

الغربية في المرتبتين السادسة والسابعة، إذ بلغ احتياطي أمريكا الشمالية 37,893 مليون برميل سنة 2013 ، أما أوروبا الغربية فقد بلغ احتياطها 37,893 مليون برميل سنة 2013.

ومن هنا نستنتج أن احتياطي النفط في العالم يتركز بشكل كبير في 03 مناطق من العالم وهي: الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية وإفريقيا وهي مناطق مثلت مجموع احتياطاتها النفطية لسنة 2013 ما يعادل 1,269,62 من الاحتياطات العالمية من النفط ،كما نلاحظ أيضا أن الدول النامية تستحوذ على معظم الاحتياطات العالمية من النفط باعتبارها متواجدة أساسا في هذه المناطق، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03): ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم خلال سنة 2013.

الوحدة :مليون برميل يوميا.

الرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08
الدولة	فنزويلا	السعودية	إيران	العراق	الكويت	الإمارات	ليبيا	نيجيريا
الاحتياطي	298,3	265,7	157,8	144,2	101,5	97,8	48,3	37,07

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014, P: 22

في حين أن الدول المتقدمة تملك نسبة ضئيلة من الاحتياطات النفطية العالمية.

3-2- إنتاج النفط في العالم: يختلف إنتاج النفط في العالم من منطقة إلى أخرى، وذلك تماشيا مع كمية الاحتياطات النفطية التي تتوفر عليها كل منطقة، وهذا ما سنبينه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (01-04): إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم

السنوات / المناطق	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	6,349.1	6,570.2	6,705.8	6,912.7	7,812.9	8,822.1
أمريكا اللاتينية	9,635.2	9,495.0	9,654.4	9,813.4	9,686.8	9,680.2
أوروبا الشرقية	12,045.5	12,396.3	12,651.7	12,649.8	12,670.4	12,757.3
أوروبا الغربية	4,046.6	3,828.8	3,529.0	3,191.6	2,889.9	2,721.6
الشرق الأوسط	23,141.6	20,868.5	21,030.6	23,004.8	24,133.4	23,834.5
إفريقيا	9,191.4	8,461.0	8,668.6	7,430.5	8,202.7	7,640.1
آسيا والمحيط الهادي	7,414.0	7,345.8	7,648.2	7,458.1	7,462.5	7,386.4
مجموع العالم	71,823.5	68,965.6	69,888.2	70,460.9	72,858.5	72,842.2

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P30, 2014, p30

ومن ملاحظة الجدول رقم (01-04) يتبين منه أن الإنتاج العالمي للنفط يتركز بصورة كبيرة في مناطق تواجد الاحتياطات النفطية، بحيث تحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى بمعدل إنتاج 23,834.5 ألف برميل يوميا سنة 2013، تليها أوروبا الشرقية بإنتاج يقدر بـ 12,757.3 ألف برميل يوميا لسنة 2013، ثم تأتي بعدها في المركز الثالث والرابع كل من أمريكا اللاتينية و إفريقيا بإنتاج قيمته على التوالي 9,680.2 - 7,640.1 ألف برميل يوميا أي خلال سنة 2013.

فيما تحتل بقية مناطق العالم المراتب المتبقية بإنتاج إجمالي يقدر بـ 18,930,1 ألف برميل يوميا[1] خلال سنة 2013 من الإجمالي العالمي للنفط، هذا ما يؤكد سيطرة الدول النامية على الإنتاج العالمي للنفط، بحيث تمثل المناطق الثلاثة المشكلة لأغلبية الدول النامية في العالم وهي: الشرق الأوسط ،أمريكا اللاتينية وإفريقيا من الإنتاج العالمي للنفط الخام.

كما نلاحظ أيضا أن الإنتاج العالمي للنفط الخام قد تناقص في السنوات الأخيرة، وذلك منذ سنة 2009 بحيث بلغ الإنتاج في هذه السنة 68,965.6 ألف برميل يوميا، بعد ما كان سنة 2008 ألف برميل يوميا 71,823.5، واستمر هذا النقص إلى غاية سنة 2011 ، حيث بلغ الإنتاج 70,460.9 ألف برميل يوميا ثم عاد إلى حالته الطبيعية سنة 2012، حيث بلغ الإنتاج

[1]- من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (01-04).

72,858.5 ألف برميل يوميا، وقد أرجع المحللين الاقتصاديين هذا النقص في الإنتاج إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى نقص النمو الاقتصادي لمعظم بلدان العالم بسبب انهيار اقتصادياتها والعجز الذي لحق بها.

3-3- طلب(استهلاك) النفط في العالم: أما فيما يخص الاستهلاك العالمي من النفط الخام فيوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (01-05): طلب(استهلاك) النفط في العالم خلال الفترة (2008-2013)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم.

السنوات / المناطق	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	22,017.0	21,220.5	21,736.6	21,540.0	21,201.4	21,193.6
أمريكا اللاتينية	8,022.1	8,044.4	8,248.1	8,554.2	8,798.7	9,266.9
أوروبا الشرقية	5,435.9	5,293.9	5,472.8	5,612.6	5,680.2	5,694.7
أوروبا الغربية	14,798.8	14,064.3	13,999.9	13,641.8	13,127.6	13,004.2
الشرق الأوسط	6,924.9	7,096.1	7,368.6	7,599.3	7,882.1	8,050.6
إفريقيا	3,182.1	3,228.8	3,348.8	3,375.1	3,424.3	3,549.8
آسيا والمحيط الهادي	25,687.1	25,832.4	27,012.4	27,780.8	28,754.2	29,245.8
مجموع العالم	86,067.8	84,780.4	87,187.2	88,103.8	88,868.5	90,005.5

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P46 ، 2014 p 46،

يتبين إذن من الجدول (01-05) أن منطقة آسيا والمحيط الهادي تستحوذ النسبة العظمى من حجم الاستهلاك العالمي لسنة 2013، ويتوقع حسب تقدير هيئة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية U.S.Energy information administration (EIA) [1] أن يظل هذا الاستهلاك محافظاً على نسبته العظمى حتى سنة 2030.

إذ بلغ ما تستهلكه منطقة آسيا والمحيط الهادي من النفط لخام لسنة 2013 حوالي 29,245.8 ألف برميل يومياً ، وتأتي بعد ذلك منطقة أمريكا الشمالية من حيث الاستهلاك العالمي لسنة 2013 بـ 21,193.6 ألف برميل يومياً من إجمالي الاستهلاك العالمي.

1- www.eia.gov/ 15/09/2015.

أما المرتبة الثالثة فتحتلها منطقة بلدان أوروبا الغربية بـ 13,004.2 استهلاك قدره ألف برميل يومياً ، وتأتي في المرتبة الرابعة منطقة أمريكا اللاتينية باستهلاك قدره 9,266.9 ألف برميل يومياً، أما في المرتبة الخامسة فتأتي منطقة الشرق الأوسط من حيث الاستهلاك العالمي من النفط الخام، ففي سنة 2013 بلغ مقدار استهلاكها 8,050.6 برميل يومياً. ثم تأتي منطقة أوروبا الشرقية ومنطقة إفريقيا في المراتب السادسة والسابعة على التوالي، إذ بلغ استهلاك المناطق في 2013 حوالي 5,694.7- 3,549.8 ألف برميل يومياً من الاستهلاك العالمي.

ويتضح من البيانات أعلاه، أن بلدان العالم الصناعي في كل من منطقة أمريكا الشمالية وأوربا الغربية يتناقص استهلاكها للنفط الخام سنة بعد أخرى، في حين أن منطقة آسيا والمحيط الهادي فإن استهلاكها النفطي إلى الإجمالي العالمي فهو يتزايد من سنة لأخرى، مما يؤشر للمستقبل الواعد في النمو الاقتصادي الذي يصيب هذه المنطقة، وخاصة في كل من الصين والهند والذي سيؤثر بدوره على معدلات الاستهلاك فيها.

المطلب الثاني: سوق النفط العالمية.

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

وتتسم سوق النفط العالمية بتطور ديناميكي، وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات، والتي اكتسبت دورا متزايدا في السنوات الأخيرة.

1- تعريف سوق النفط العالمية: إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة[1]، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[2].

من خلال التعريف السابق لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالآتي:

[1]- محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص 142.

[2]- ضياء مجدي الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص29.

- المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا.
- السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها.
- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها.
- وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

2-خصائص سوق النفط: نلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية:

2-1- سوق شبه احتكارية: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب[1].

2-2- سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق. وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيآت والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوبك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة.

2-3- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن . حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية[2].

2-4- السوق النفطية ذات طابع متقلب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى[3].

---

[1]- ضياء مجدي الموسوي، المرجع نفسه، ص- ص، 29-30.

[2]- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص- ص54-55.

[3]- روبرت واينر، تقلب أسعار النفط:العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص164.

3- العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية: إن تعقد السوق النفطية واتساع الأطراف الفاعلة فيها حوّل النفط إلى سلعة إستراتيجية، ولم يعد ميزان العرض والطلب كافيا لتحديد الأسعار أو السيطرة عليها، وإنما توجد هنا عوامل أخرى تؤثر على السوق النفطية تتمثل فيمايلي[1]:

3-1-العوامل الاقتصادية: ويدخل تحت هذا العنوان الكثير من المتغيرات في مقدمتها:

أولا- التغيير الجوهري في سوق النفط: ونقصد بذلك ظهور أطراف جديدة في سوق النفط، بحيث كان لهذه الأطراف تأثير كبير في السوق النفطية العالمية، وذلك من خلال الطلب الواسع على النفط، مما أدى إلى اختلال التوازن في سوق الطلب والعرض كما هو الحال مع الصين مثلا.

ثانيا- نقص القدرات الإنتاجية: تشير التحاليل الاقتصادية إلى أن منظمة الأوبك وهي صاحبة الحصة الكبرى في تزويد السوق النفطية العالمية بمادة النفط، لم تعد قادرة على زيادة الإنتاج بشكل كبير. وبحسب المحللين لم يبق أمام الأوبك أن تزيد إنتاجها عن 1,4 مليون برميل في اليوم كحد أقصى، أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ومنها النرويج وروسيا، فلا يمكن زيادة قدراتها الإنتاجية اليومية.

ثالثا- اختلال التوازن بين الطلب والعرض(الإنتاج والاستهلاك): وهذا نتيجة ظهور دول تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على شراء النفط وفي مقدمتها الصين والهند، وكذا نقص القدرات الإنتاجية للدول المنتجة.

3-2-العوامل السياسية والإستراتيجية: وتتمثل هذه العوامل في الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها الكثير من الدول النفطية كالعراق، أفغانستان، السعودية، نجيريا، فينزويلا، وحديثا ليبيا ومصر، حيث أدت هذه الاضطرابات السياسية إلى التأثير على سوق النفط مباشرة، وكذا الصراع بين منظمة الأوبك و وكالة الطاقة الدولية و الدول المنتجة من خارج الأوبك.

4- القوى الفاعلة في سوق النفط العالمية: تتكون السوق النفطية من مجموعة من الأطراف الفاعلة، تتحكم فيها من الجانبين أي من جانب الطلب وجانب العرض، بحيث نجد أن كل طرف من هذه الأطراف يسيطر على السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم كل طرف، وسوف نتعرف على كل طرف من هذه الأطراف من كل جانب من جوانب السوق على حدى كالآتي:

[1]- كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص- ص 26-27.

4-1- القوى المحددة للعرض النفطي: تتمثل قوى العرض النفطي أو الأطراف المتحكمة في جانب العرض في السوق النفطي في كل من منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، الشركات العالمية للنفط ومنتجو النفط خارج منظمة الأوبك.

أولا- منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)" opec": هي منظمة حكومية دولية، أنشئت في مؤتمر بغداد يوم 10-14 سبتمبر1960 من قبل كل من إيران والعراق والكويت والسعودية و فنزويلا[1]. وانضم في وقت لاحق تسعة أعضاء آخرين وهم [2] : قطر(1961)، اندونيسيا (1962) وقد علقت عضويتها من جانفي (2009)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973) وقد علقت عضويتها من ديسمبر 1992 حتى أكتوبر2007، الغابون (1975-1994)، أنغولا (2007).

وكان مقر وجودها في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها في جنيف (سويسرا)، تم نقل هذا إلى فيينا (النمسا) في01 سبتمبر 1965. وكان من بين أسباب تأسيسها:

- التحول في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، وذلك مع انتهاء الاستعمار الواسع وولادة العديد من الدول الجديدة المستقلة في العالم النامي ذات الموارد الطبيعية خاصة النفط.
- سيطرت الشركات متعددة الجنسيات "الأخوات السبع" على سوق النفط الدولية .

[1]- عبد القادر سيد أحمد، الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها،ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

[2]- الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني: (www.opec.org:(Brief History ، تاريخ الزيارة، 2014/03/15.

أ- أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك):

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء من أجل تأمين أسعار عادلة و مستقرة لمنتجي النفط والكفاءة الاقتصادية و إمدادات منتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة.
- الإبقاء على سعر النفط الذي يستغله الكارتل الدولي النفطي (الشركات المتعددة الجنسيات) خارج حدودها في مستوى مرتفع.
- تسهر المنظمة على ضمان المساواة بين أعضائها[1].
- توحيد جهود البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثروتها الخاصة [2].
- تنظيم وتعزيز موقف الأقطار المصدرة للنفط في علاقتها مع الشركات صاحبة الامتياز[3].

ب- أهمية ودور منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك): تظهر أهمية منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في السوق العالمية للنفط، من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي مكنتها من احتلال هذا المركز المهم في السوق النفطية وتتمثل هذه المؤشرات فيمايلي[4]:

- **عدد السكان:** بلغ عدد سكان دول الأوبك سنة 2012 مجتمعة 429,402 مليون نسمة.
- **الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية (PIB)**:قدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الأوبك سنة 2012 بـ 3,354,224 مليار دولار أمريكي.
- **احتياطي النفط الخام:** وفقا للتقديرات الحالية وصلت احتياطيات النفط الخام المؤكدة لدول الأوبك سنة 2012 إلى 1,200,830 مليار برميل، أي بنسبة 81٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم المقدرة بـ 1,478,211 مليار برميل، ويقع الجزء الأكبر من احتياطيات نفط دول الأوبك في الشرق الأوسط بنسبة 66٪ من إجمالي الأوبك.
- **إنتاج النفط الخام:** بلغ إنتاج دول الأوبك سنة 2012 ما قيمته 32,424 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل نسبة 44,50% من الإنتاج العالمي للنفط الخام المقدر بـ 72,858.5 مليون برميل يوميا.

---

[1]-organization of the Petroleum exporting countries,statute2013,p11.

[2]- عبد القادر سيد أحمد، المرجع السابق، ص75.

[3]- علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991، ص81.

[4]-Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013,p11.

وفي هذا السياق تتوقع وكالة الطاقة الدولية تزايد الإنتاج في دول الأوبك بواقع 13.9 مليون ب/ي ما بين عامي 2010 و 2035 و إن حوالي % 88 منها مصدرها الشرق الأوسط.

- **حجم الصادرات من النفط**: بلغ حجم صادرات دول الأوبك سنة 2012 من النفط الخام بـ 25,281.4 مليون برميل في اليوم، بنسبة 62,49 % من الصادرات العالمية المقدرة بـ 40,452 مليون برميل في اليوم.
- **قيمة الصادرات من النفط**: قدرت قيمة الصادرات من النفط سنة 2012 لدول الأوبك بـ 1,688,229 مليار دولار أمريكي.
- **الطلب على النفط**: يتمثل فيما قيمته 8,657 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 9,74% من الإنتاج العالمي المقدر بـ 88,868.5 مليون برميل في اليوم.

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن أهمية منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في السوق النفطية تظهر بصورة جلية في سيطرتها الكبيرة على جانب العرض دون جانب الطلب، وذلك من خلال امتلاكها لـ 81 %من الاحتياطي العالمي للنفط الخام، وإنتاجها لنسبة 44,9% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وتصديرها لنسبة 54,3% من إجمالي الصادرات العالمية، في مقابل استهلاك ضعيف يقدر بـ 8,8% من الطلب العالمي على النفط.

أما فيما يخص دور الأوبك في سوق النفطية العالمية، فيظهر كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن النفط، تبعتها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض والطلب على النفط الخام في السوق العالمية[1].

[1]– مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص256.

ثانيا– شركات النفط العالمية: تعرف شركات النفط الكبرى بأنها عبارة عن شركات متعددة الجنسيات عملاقة.

والشركات المتعددة الجنسيات كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCATAD** بأنها "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا"[1]. كما يمكن تعريفها أيضا على أنها تلك الشركات التي تملك وتقوم بالإنتاج في الكثير من المجالات مثل الصناعة والمناجم وتكرير النفط في أكثر من دولة واحدة [2].

وينطبق هذا على تلك الشركات النفطية التي سيطرت على النفط العالمي قرابة خمسين عاما تقريبا، وكان أول ظهور لها سنة 1870 من طرف الأمريكي **روكفلر**، الذي قام بتشكيل أولى شركات النفط في تلك الفترة والتي أطلق عليها اسم **شركة ستاندار أويل**، بحيث ركزت هذه الشركة جهودها لعدة سنوات على الاحتكار شبه الكامل للسوق العالمية، واستمر هذا الاحتكار حتى سنة 1911 بحيث كسر احتكار **ستاندار أويل**، فقسمت الشركات إلى عدد من الشركات النفطية الكبرى من أهمها: **ستاندار أويل أوف نيو جرسي (الآن إكسون)، ستاندار أويل أوف نيويورك (الآن موبيل)، ستاندار أويل أوف نيو كاليفورنيا، ستاندار أويل أوف أوهايو، ستاندار أويل أوف انديانا**.الثلاثة الأولى بالإضافة إلى **غولف وتكساسو ورويال دوتش/شل وبريتيش بتروليوم** (التي تألفت كشركة **أنجلو– إيرانية** في أوائل القرن العشرين لإدارة امتياز نفطي بريطاني في إيران) شكلت السبع الكبريات[3].

ويعتبر رجل الأعمال الإيطالي: "**أنريكوماتي**" أول من أطلق مصطلح **الشقيقات السبع** على هذه الشركات في سنة 1950، وهذا لوصفها باعتبارها أكبر شركات النفط العالمية، والتي تهيمن على صناعة النفط العالمية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

[1]– بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت،2001 .

[2]– السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 213.

[3]– مايكل تانزر، المرجع السابق، ص– ص103-104.

وفي سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للنفط[1]، أما في سنة 2000 فسيطرت هذه الشركات على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقارب من 40% من الاستهلاك العالمي من النفط[2]، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك، وتنامي قدرات الشركات النفطية الوطنية في بعض الدول الناشئة.

أ- إستراتيجيات الشركات البترولية العالمية: تتجلى الإستراتيجيات التي وضعتها وخططتها وبرمجتها الشركات النفطية العالمية لتحقيق أهدافها في إستراتيجيتين، الأولى قصيرة الأجل، و الأخرى طويلة الأجل، ويمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- **الإستراتيجيات القصيرة الأجل:** تتمثل الإستراتيجيات القصيرة الأجل فيمايلي:
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق "المأزومة سياسيا".
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك.
  - التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية.
  - التلاؤم مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي والسيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.
  - السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.
- **الإستراتيجيات الطويلة الأجل:** تتمثل هذه الإستراتيجيات أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات العالمية للنفط على تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من النفط والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك، تحاول أن تضمن "السيطرة على تكنولوجيا المستقبل" التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل .

ثالثا- منتجو النفط خارج منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك): نقصد بمنتجي النفط خارج الأوبك، تلك الدول المنتجة للنفط والغير المنضمة لمنظمة الأوبك، أي أن حصتها في السوق النفطية هي حصة مستقلة عن الأوبك، وهي غير خاضعة لأي جهة. وتتمثل الدول المنتجة للنفط خارج

---

[1]- محمد زيدان و محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012، ص06.

[2]- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010، ص 72.

[3]- علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010، ص-ص73-74.

الأوبك في الدول الصناعية الكبرى مثل:الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، النرويج .....وبعض دول العالم الثالث مثل: المكسيك، مصر، دول غرب إفريقيا والهند.....إخ.

ولقد ظهرت الأهمية الكبرى لهذه الدول كطرف فاعل في السوق النفطية العالمية من جراء تأسيس منظمة الأوبك، وسيطرة هذه الأخيرة على حصة الأسد في السوق العالمية للنفط سنة 1960، وكذا الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، بحيث جعلت نتائج هذه الأزمة عدم سيطرة الدول المنتجة خارج الأوبك على سوق النفط مثلما كانت عليه سابقا، وجرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة للتوسع في إنتاج النفط خارج دول الأوبك من طرف الدول الصناعية، والشركات النفطية الكبرى، والمصالح المالية والسياسية العالمية وغيرها.

وفي منتصف الثمانينيات ازداد نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء، بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك[1]، وذلك عن طريق المحفزات المالية والضريبية للشركات الأجنبية من أجل إغرائها على الاستثمار والتحري عن النفط وتطويره، بحيث زاد الإنتاج فيما لا يقل عن 08 ملايين برميل يوميا خلال 20 سنة المنصرمة[2].

4-2- القوى المحددة للطلب النفطي: تتمثل قوى الطلب النفطي في الدولة المكونة لوكالة الطاقة الدولية وكذا الدول المستهلكة الأخرى كالصين والهند.

أولا- وكالة الطاقة الدولية(IEA): هي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)[3]، تأسست في نوفمبر 1974 من طرف 17 دولة بهندسة وقرار من **هينري كيسنجر**، الذي اكتشف أن الوسيلة الوحيدة من أجل قمع قوة منظمة الأوبك، هي أن يرتفع سعر النفط فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق أقطار الأوبك، فارتفاع السعر يرتبط ارتباطا جذريا بالرغبة في إضعاف الأوبك[4].

---

[1]- أمينة مخلفي، المرجع السابق، ص 174.

[2]- فاضل الجلبي وآخرون، واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص176.

[3]- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" : هي منظمة تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية تضم في عضويتها جميع الدول المتقدمة وهي دول الإتحاد الأوربي بالإضافة إلى تركيا، سويسرا، أيسلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، اليابان، نيوزيلندا.

[4]- أحمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 196.

وتأسست أيضا كاستجابة للأزمة النفطية لسنة 1973-1974، من أجل مساعدة البلدان المستهلكة بتنسيق استجابة جماعية لاضطرابات كبيرة في إمدادات النفط، من خلال الإفراج عن مخزونات النفط الطارئة إلى الأسواق.

وقد انضم إليها في وقت لاحق أعضاء آخرين وهم[1]: النمسا، الدنمارك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، كندا(1974)، النرويج (يشارك في الوكالة بموجب اتفاق خاصة منذ عام 1974)، اليونان (1976)، نيوزيلندا(1977)، أستراليا(1979)، البرتغال (1981)، فنلندا وفرنسا (1992)، المجر (1997)، جمهورية التشيك (2001)، جمهورية كوريا (2002)، الجمهورية السلوفاكية (2007)، بولندا(2008)، بحيث تهدف إلى[2]:

1- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية.

2- تعزيز سياسات الطاقة العقلاني في سياق عالمي من خلال علاقات تعاونية مع الدول غير الأعضاء، والصناعة والمنظمات الدولية.

3- تشغيل نظام المعلومات دائم في سوق النفط الدولية.

4- تحسين إمدادات الطاقة وهيكل الطلب في العالم من حيث تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

ثالثا- دولتي الصين والهند: تعتبر كل من الصين والهند من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، ومن أكبر المتعاملين في السوق النفطية العالمية، إذ تمثل نسبة الطلب لكل من الهند والصين 40 % من الطلب العالمي للنفط بحلول سنة 2030، وهذا وفقا للاتجاهات العالمية الحالية[3].

أ-الصين: إن ظهور الصين كقوة عظمى في القرن الواحد والعشرين، ستكون له ملابسات فائقة وواسعة النطاق على جميع المشاريع العالمية. فاقتصاد الصين أصبح اليوم سريع النمو مقارنة بما كان عليه في السابق، وفي هذا الشأن قال **بول إتش أونيل** رئيس شركة "**ALCOA**" "لم يشهد التاريخ

1- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA): http://www.iea.org/aboutus/history، تاريخ الزيارة، 2014/04/14.

2- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA).

3- لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008 ، ص16 .

أبدا مثل هذا التحول العاصف، حيث أمكن لقوة اقتصادية لطرف أساسي في العالم أن تغرق فجأة الاقتصاد العالمي" [1]، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي يزيد على 09 % وهو أعلى بكثير من متوسط النمو السنوي للدول المتقدمة، وقد ارتفع إجمالي إمدادات الطاقة الأساسية في الصين من 493 مليون طن من مكافئ النفط عام 1980 إلى 905 مليون طن من مكافئ النفط عام 1999 بمعدل زيادة يفوق نسبة 3,2 % سنويا، حيث تصل حصة الصين من إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة إلى 10%، مع العلم معدل نمو الطلب على النفط في الصين قد تجاوز معدل النمو في إنتاجه منذ سنة 1975 حيث أصبحت الصين الآن مستوردا للنفط الخام[2]، فالنمو الاقتصادي السريع للصين زاد من استهلاكها للطاقة بوجه عام والنفط خاصة هذا ما جعلها أكثر الدول المؤثرة للغاية في أسواق الطاقة العالمية.

وتعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك في العالم للنفط حيث استوردت 80 مليون طن من النفط ومشتقاته في سنة 2001، و120 مليون طن في سنة 2003، و160 مليون طن في سنة 2004، أي ما يعادل 50 % من الاستهلاك[3].

وترتكز الصين على استمرار الارتفاع الكبير في نمو الطلب على النفط، وذلك بسبب استيرادها لكميات أكبر من النفط من مجموعة واسعة من المصادر.

وتلبية للطلب المتزايد على المنتجات النفطية، زادت الصين طاقتها باطراد، والتي ارتفعت إلى أكثر من13 مليون برميل في اليوم سنة 2013[4]، ونظرا لهذا التزايد المستمر في استخدام النفط من طرف

---

[1]– دانييل بورشتاين وارنيه دي كيزا، التنين الأكبر (الصين في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، جويلية 2001، ص ـ ص، 114-115.

[2]– نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 82.

[3]– فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعدان، ص37(doc). متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.syrbook.gov.sy/userfiles/chima.doc، تاريخ الزيارة:2014/04/13.

[4]– نقلا عن عمرو الأشموني، الصين قائدة سوق الطاقة العالمي، جريدة النهار الكويتية، العدد 2090، الصادرة بتاريخ الأحد 23 فيفري 2014 متاح على الموقع الالكتروني: www.annaharkw.com/ANNAHAR/Article.aspx?id، تاريخ الزيارة:2014/04/11.

الصين، كان لذلك تأثير كبير على السوق النفطية العالمية من جانب الطلب النفطي حيث قدرت الإحصائيات أن 30 % من الإمدادات العالمية من النفط الخام سنة 2030 ستوجه للصين[1].

ب– الهند: تعد جمهورية الهند سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة الجغرافية وثاني أكبر دولة من حيث السكان 2,1 (بليون نسمة)، وتصنف الهند كعاشر أكبر اقتصاد في العالم بأخذ الناتج المحلى الإجمالي في الاعتبار. يرافق ذلك ما تشهده من نمو اقتصادي بمعدل 7 % منذ سنة 2000، وقد استمر نموها المعتاد رغم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم سنة 2008.

وتتمتع الهند بوفرة من مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية، إلا أن هذه المصادر لا تكفي لسد احتياجات الهند المتزايدة، ولذلك تلجأ إلى الاستيراد من الخارج وخصوصًا من مصدِّري النفط الخام والغاز الطبيعي في الشرق الأوسط.

وصنفت الهند كرابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم في سنة 2011 بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وتعتمد الهند على استيراد النفط الخام ومشتقاته لسد احتياجاتها المتزايدة . وقد ظلت الكميات المستوردة تزداد سنة بعد أخرى.

وقفز استيراد الهند من النفط الخام ومشتقاته من 11,68مليون طن سنة 1970-1971 إلى 163,59 مليون طن سنة 2010-2011، وقد شهدت سنة 2010-2011 زيادة 2,72 % عن السنة السابقة.

ولقد تضاعف استهلاك الهند للطاقة بين سنوات 1990 و2011 بشكل كبير، فقد زاد استيراد الهند من النفط الخام من 40 %من احتياجاتها سنة 1990 إلى 77% سنة 2011.

وتقوم الهند حاليًا باستيراد نحو70%من احتياجاتها من النفط الخام ومشتقاته من مختلف المصادر عبر العالم، منها 64 % من الشرق الأوسط في سنة 2012. وتقول التقديرات: إنه بحلول سنة 2032 ستستورد الهند نحو 92 %من احتياجاتها من الطاقة من الخارج، وسيكون جزء كبير منها من الشرق الأوسط. [2].

---

[1]– لوركان ليوفز، المرجع السابق، ص 16.

[2]– ظفر الإسلام خان، الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013، ص ـ ص 02- 04.متاح على الموقع الالكتروني:http://studies.aljazeera.ne،تاريخ الزيارة:2014/04/11.

ولقد أنتجت الهند 01 %من إجمالي إنتاج النفط الخام في العالم وهو ما يعادل 38,9 مليون طن من النفط الخام سنة 2010-2011، وقد استهلكت 155,5 مليون طن من الإنتاج العالمي من النفط الخام أي ما يساوي 3,9 %من الإنتاج العالمي من النفط الخام سنة 2010-2011

المبحث الثاني: تقديم منظمة الأوبك

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الناضبة، وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية، كونها احد أهم العملاء في تصدير النفط،حيث تعتبر دول منظمة الأوبك من اكبر الدول المنتجة في العالم للنفط والغاز . كما يسجل احتياطها النفطي والغازي اكبر الاحتياطات العالمية[1].

المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك

أولا:عوامل قيام منظمة الأوبك

إن انبثاق منظمة الأوبك جاء نتيجة تضافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي والتي يمكن استعراضها على النحو الأتي:[2]

العوامل غير المباشرة لقيام منظمة الأوبك : ويمكن تلخيصها بما يأتي:

1. التحرك العربي في إطار الجامعة العربية ، إذ انبثقت فكرة إنشاء الأوبك من المؤتمر العربي الأول للنفط الذي عقد في القاهرة في 04/23 /1950م .

2. تنامي الوعي السياسي وظهور الحركات الوطنية للتحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي وانتشارها .

3. زيادة الوعي النفطي في الدول المنتجة والمصدرة ، ومن ثم شعورها بضرورة الحفاظ على هذه الثروة الناضبة،وتحقيق الاستغلال الأمثل لهذا المورد في سبيل تنمية اقتصادياتها وتطويرها.

4. تعاظم أهمية النفط الاقتصادية كمصدر رئيس من مصادر الطاقة العالمية على أثر التغييرات الهيكلية في سوق الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية التي صاحبها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي،

[1] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات،أطروحة دكتورا**، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.2013،ص106.

[2] سالم الحسن رسن ،**اقتصاديات النفط**،الطبعة الأولى ،دار الجامعة المفتوحة،طرابلس، ليبيا 1999ص248.

وبالتالي ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة، إذ ارتفعت حصة النفط في ميزان الطاقة من 27% عام 1950م إلى 40% عام 1960م وتراجعت حصة الفحم من 61% عام 1950 إلى 35% عام 1960م .

5.التعاون بين بعض حكومات الدول المنتجة للنفط الذي أسفر عن إبرام اتفاقيات نفطية عام 1953م تخص تبادل المعلومات وإجراء المشاورات بشأن المستجدات النفطية آنذاك.

6.تأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي على مصر.

7.قيام النظام الجمهوري في العراق على أثر ثورة الرابع عشر من جويلية عام 1958م، الذي خلق حالة جديدة من العلاقة بين الحكومة العراقية الجديدة وشركات بترول العراق يسودها التوتر نتيجة لسلسلة من المفاوضات الصعبة التي تضمنت طلب الحكومة العراقية زيادة حصتها من الأرباح وحقها في المشاركة في استثمارات إنتاج النفط ، وكذلك تخلى الشركات عن المساحات الواسعة للامتيازات .

8. بروز المعسكر الاشتراكي والتغير في أوضاع البلدان الصناعية .

9. ظهور شركات جديدة تتخذ صيغاً جديدة لتنظيم العلاقة مع البلدان المنتجة ، مثل الشركة العربية اليابانيةCompany Japanese–Arabian

العوامل المباشرة

سابقا وأن أشرنا أن نشأة منظمة الأوبك جاء كنتيجة لنضج الوعي الاقتصادي والسياسي لدى البلدان المنتجة للنفط بسبب إبعاد العلاقة غير المتوازية بينها وبين الشركات الاحتكارية وكان من أهم العوامل المباشرة وراء قيام منظمة الأوبك هو سياسة الاستقطاعات السعرية التي اعتمدتها الشركات النفطية الاحتكارية التي بدأت في شهري جويلية وأوت من العام 1959واستمرت في عام 1960م ، وهذا ما تؤكده معظم الدراسات في هذا المجال . ويمكن إيجاز العوامل المباشرة الأخرى التي تكمن وراء إنشاء منظمة الأوبك بما يأتي[1] :

1. التخفيض الاحتكاري المتعمد لأسعار نفط الشرق الأوسط تجاه نصف الكرة الغربي، باعتماد معادلة حساب نقطة الارتكاز الواحدة لخليج المكسيك، مما أدّى من ناحية إلى تحمل الدول المنتجة

[1] سالم الحسن رسن،نفس المرجع السابق، ص249 .

للنفط في الشرق الأوسط خسائر كبيرة، ومن ناحية أخرى تحقيق الشركات الاحتكارية النفطية أرباحاً خيالية على حسابها .

2. تخفيض سعر نفط الإشارة، النفط السعودي الخفيف (°34 API[1]) في جوان 1959م، إذا ما أخذنا بالحسبان مزاياه الفنية مقارنة ببدائل الطاقة الأخرى المتحققة آنذاك .

3. استمرار الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار النفوط، إذ أَنّ الأخيرة قامت متعمدةً بتخفيض الأسعار وبمعدل 15% عن الأسعار السائدة وكذلك تخفيض الأسعار المعلنة لنفوط الوطن العربي وإيران في 1960م، ومن الملاحظ أَن التخفيضات المذكورة اقتصرت بتعمدها على أسعار النفوط العربية، وعلى الرغم مما تذرعت به الشركات النفطية من وجود فائض نفطي، وزيادة عدد الشركات المستقلة وزيادة حجم المبيعات النفطية كأسباب لسياسة الاستقطاعات السعرية، إلاَّ أَن سياسة الاستقطاعات هذه أثارت موجة من الغضب في الرأي العام للبلدان المنتجة للنفط، مما دعا إلى وضع حد لتحكم هذه الشركات في مستوى الأسعار وإيرادات الدول المنتجة للنفط .

ثانيا: تعريف منظمة الأوبك (O.P.E.C) **O**rganization of **P**etroleum **E**xporting **C**ountries

تأسست منظمة أوبك في بغداد خلال الفترة 10إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة الدول الأساسية المنتجة للنفط: وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت ، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد. وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتتخذ المنظمة " فينا " عاصمة النمسا مقرا لها، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، وانضمت قطر لهذه المنظمة عام1961 ، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1963 والإمارات1967 والجزائر1969، ونيجيريا1971 ، والإكوادور والغابون 1973

1 يُعبر عادة عن درجة كثافة النفط باستخدام مقياس إيه بي آي API وهو مقياس ثقل محدد طوره معهد النفط الأمريكي لقياس الكثافة النسبية للعديد من السوائل النفطية. يُعبر عن المقياس بالدرجات وأن معظم قيمه تقع ما بين عشر إلى سبعين درجة ثقل، إن درجة ثقل النفط المحددة تساوي ثقله النسبي إلى الماء في درجة حرارة 60 درجة فهرنهايت .

، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي 1992 و1996. ويجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أي دولة إذا توفرت الشروط التالية[1]:

_ أن تحقق الدولة فائضا كبيرا من النفط يخصص للتصدير، وذلك بعد تغطية احتياجاتها المحلية؛

_ أن تتشابه المصالح النفطية لدولة العضو إلى حد كبير مع ظروف الدولة المؤسسة للمنظمة ؛

_ أن توافق على قبول العضو الجديد ثلاث أرباع أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس المؤسسة للمنظمة،أي أن معارضة أي دولة مؤسسة تحول دون انضمام العضو الجديد .

تناولت تأسيس هيئة كمنظمة استشاريه تجتمع مرة واحدة سنوياً على الأقل لمناقشة بعض النقاط، وأهمها:

أ. تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار ؛

ب. معالجة أوضاع صناعة النفط من وجهة نظر جماعية موحدة ؛

ج. زيادة قدرة مصافي النفط في البلاد المنتجة ؛

د. تأسيس شركات بترول وطنية ؛

هـ. التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد النفطية ؛

وجرى الاتفاق على صياغة ميثاق، أو عهد شرف، وُقّع عليه في نهاية الاجتماعات. وعرفت تلك الوثيقة باسم "اتفاق المعادي" وهو أول بادرة لإنشاء الأوبك وتم في القاهرة في أفريل م 1959.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك : ويتكون من2

المؤتمر الوزاري: يعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسئول عن وضع وصياغة السياسة العامة لها ، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات النفطية، أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت سنة 1993 فمهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء،حيث تتألف من ثلاث وزراء والأمين العام ،ويمكن أن يعقد دورات استثنائية بحضور ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء، وتتخذ القرارات بالإجماع ولا

[1] أمينة مخلفي ، مرجع سبق ذكره،ص110

[2] مشدن وهيبة ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 56

تصبح نافذة إلا بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ الاجتماع، وينتخب المؤتمر رئيساً يبقى إلى حين انعقاد الدورة الجديدة ومن مهمات المؤتمر أيضاً إقرار السياسة العامة للمنظمة والإشراف على تنفيذها، وإقرار الميزانية وتعيين السكرتير العام للمنظمة ونائبه .

مجلس المحافظين: يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس اجتماعين عاديين سنوياً، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) واتخاذ القرارات

الأمانة العامة: أنشأت سنة 1961 وهي مسئولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين ،وتتألف من الأمين العام، نائب المدير العام ,قسم الأبحاث ,دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية, الدائرة الإعلامية ,مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية، جدير بالذكر أن الأوبك بادرت سنة 1976 إلى إنشاء صندوق (أوبك) للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية .

اللجنة الاقتصادية في منظمة أوبك

تعد اللجنة الاقتصادية لمنظمة الدول المصدرة للبترول كجهاز متخصص دائم، عمال بقرار المنظمة الرقم 50/7 ،واستنادا إلى "المادة 41 "من النظام الاساسي للمنظمة.[1]

ينقسم هذا المطلب إلى ثالثة فروع كالتالي: الفرع الاول أهاد وأعمال ومهام اللجنة الاقتصادية، الفرع الثاني: تشكيل اللجنة الاقتصادية، الفرع الثالث النصوص المالية للجنة الاقتصادية.

أهداف وأعمال ومهام اللجنة الاقتصادية :

المساعدة على إيجاد الاستقرار في أسعار البترول العالمية بمستويات عادلة، تماشيا مع الروح والمبادئ، التي نصت عليها قرارات المنظمة الارقام 1/1 ،32/4 ،42/5.

تباشر اللجنة أعمالها من خلال الاطار العام لسكرتارية المنظمة بالاتي :

[1]. روبرت مابرو، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، الامارات العربية المتحدة، 2005 ،ص 20 ،21.

✓إجراء الاتصالات الضرورية مع الهيئات الخاصة والعامة وخصوصا في مجال البترول .

✓دراسة وضع الاسعار بصورة دائمة

✓عمل الدراسات، وجمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها .

✓تقديم تقارير شهرية إلى الدول الاعضاء في المنظمة عن وضع أسعار البترول شاملة العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية .

✓دراسة جميع العوامل الاقتصادية وغيرها، التي تؤثر على أسعار البترول.

✓إعداد التوصيات بشأن ما تتوصل إليه من وقائع، وعرضها على المؤتمر عن طريق الامين العام .

✓تقديم تقرير من خلال الامين العام عن كل اجتماع للمؤتمر عن نشاطها، من أجل تمكينه من توجيه الارشادات والتعليمات اللازمة.[1]

تشكيل اللجنة الاقتصادية

اولا: مجلس اللجنة:

✓يتكون من نائب أمين عام للمنظمة، والممثلين الذي تعينهم الدول الاعضاء، ومنسق أعمال اللجنة.

✓يكون المجلس مسؤولا تجاه المؤتمر عن إنجاز مهام اللجنة .

✓يكون نائب أمين عام المنظمة رئيسا للمجلس .

✓يجتمع المجلس مرتين في السنة على مراحل مناسبة يحددها المجلس أ، رئيسه بالتشاور مع منسق أعمال اللجنة[2] .

✓تعقد اجتماعات المجلس في مقر المنظمة، كما يجوز عقدها في أي من الدول الاعضاء أو في أي مكان آخر متى وجد ذلك مناسبا .

✓يجوز عقد اجتماع استثنائي للمجلس، بناء على مبادرة من الرئيس، أو بناء على طلب أحد أعضاء المجلس .

---

[1]. . روبرت مابرو، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مرجع سابق، ص 32.

[2]. شكاكطة عبد الكريم، النفط في العالقات الدولية دراسة حالة منظمة الاوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، رسالة ماجيستر منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008 ،ص 119

✓ينبغي أن يمثل كل بلد عضو في المنظمة في جميع اجتماعات المجلس، الا أن النصاب المكون من الاغلبية البسيطة لعدد الحضور من ممثلي الدول الاعضاء، يكفي لعقد الجلسة .

✓لكل ممثل عن الدول الاعضاء صوت واحد، وتتخذ توصيات المجلس بالاغلبية البسيطة وليس بأقل من نصف عدد ممثلي الدول الاعضاء[1].

ثانيا: ممثلو الدول الاعضاء :

✓يعين كل عضو في المنظمة ممثلا واحدا في مجلس اللجنة يعرف بالممثل الوطني، ويعمل بصفة ضابط اتصال بين السلطة البترولية المعنية في بلده ومنسق أعمال اللجنة .

✓على ممثلي الدول الاعضاء تحليل وضع الاسعار المحققة لصادرات البترول في بلد كل منهم وامداد اللجنة عن طريق أعمالها بجميع المعلومات اللازمة وخصوصا الجداول الدورية لقياس الاسعار .

ثالثا: موظفو اللجنة

* الموظفون هم: منسق أعمال اللجنة، ومن يعينهم رئيس مجلس اللجنة، بالتشاور مع منسق أعمال اللجنة من موظفي السكرتارية.

* يعمل الموظفون تحت إشراف أعمال اللجنة، الذي يكون مسؤولا بشكل مباشر تجاه مجلس اللجنة

* يعد الموظفون تقارير، من شأنها مساعدة مجلس اللجنة على دراسة وضع أسعار البترول بصورة دائمة.

[1]. شكاكطة عبد الكريم، نفس المرجع، ص 122.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص منظمة الأوبك

إن تأسيس الأوبك لم يأت هكذا إنما كانت وراءه أهداف كثيرة ومهمة تصبو إلى تحقيقها، ومنها المحافظة على الصناعة النفطية وللوصول إلى الهدف الأساسي، فهناك عوامل ساعدتها على النجاح كما إن هناك عوامل أخرى وقفت كعائق أمامها ،ومنه فقد أثرت على وضعيتها الاقتصادية في العالم، إن هدف المنظمة في البداية هو مواجهة تدهور الأسعار الذي سبق وصاحب فترة تأسيسها .

أولا: أهدافها الرئيسية التي تتلخص فيما يلي[1]:

– تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين.

– المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، والتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط.

– تحقيق عائد عادل في إستثمارات العاملين في الصناعة النفطية .

– المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة .

ولهذا كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء الأوبك رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية لإنتاج النفط والتي عملت على تجاهل مصالحها، وهذا بإيجاد جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع القوى الاحتكارية والمتمثلة أساسا في الشركات العالمية للنفط .

ولكن قدرة الدول أعضاء منظمة الأوبك، عند المساومة بالصورة التي تكفل نجاح مثل هذه المفاوضات، واجهت في بادئ الأمر عدة مشاكل منها :

– تحكم الشركات النفطية العالمية بصورة محكمة ومتكاملة رأسيا وأفقيا على الصناعة النفطية– .

– تزايد دخول منتجين جدد إلى صناعة النفط، وتنافس الشركات الجديدة (المستقلة)مع الشركات العالمية .

[1] أمينة مخلفي ، مرجع سبق ذكره .ص109.ص108

– تزايد عدد مشتري النفط في العالم خاصة في شرق أسيا .

– ارتباط الدول المنتجة مع الشركات العالمية بعقود طويلة الأجل الخاصة في إنتاج النفط– .

– انخفاض مستوى الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لإنتاج النفط، وغياب الشركات الوطنية في الدول المنتجة .

إلا أن هذه العوائق والمشاكل، لم تمنع منظمة الأوبك من تحقيق أهدافها المسطرة السالفة الذكر.

ومع تطور دور المنظمة في تحريك الاقتصاد العالمي عملت على تثبيت دورها وتحديد بعض الأهداف التي رأتها ضرورية لتضمن استمرارية:

_ المشاركة في عقود الامتياز القائمة وتحسين شروطها.

_ استغلال الدول المنتجة لمصالحها النفطية كلما أمكنها ذلك.

_ إسقاط نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل، وإيجاد الطريق للتعويض عل الآثار السيئة التي يتعرض لها الدخل الحقيقي للبرميل نتيجة التطورات النقدية العالمية اتجاه معدلات التضخم

_ المحافظة على الثروة النفطية بواسطة تقنية الإنتاج.

_ التعاون مع باقي دول العالم بغرض إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤسس على مبادئ أكثر عدلا،مما يحقق الرفاهية لكل شعوب العالم.

ثانياٌ: خصائص منظمة الأوبك : تتمحور خصائص منظمة الأوبك في النقاط التالية[1] :

1_ أنها منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية.

2_ قصر حق العضوية عملياً على الدول النامية .

3_ أنها أظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب إجماعاً مع وجوب موافقة جميع الحكومات .

4_ تعتبر الأمور السياسية رسمياً خارج نطاق المنظمة .

5_ تبادل الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان القدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية .

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص27

6- لدى الأوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل.

وتضم سلة خامات الأوبك 12 نوعا هي:[1]

- خام صحاري الجزائر، ميناس الاندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي وخام بوني النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مربان الإماراتي والخام الفنزويلي الخفيف وجيراسول الأنغولي.

المطلب الثالث: موقع منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي

جرت قبل عام (1983) محاولات عدة من قبل دول الأوبك للاقتراب من الصناعة النفطية في بلادها والتأثير فيها وفي نظام استثمار الشركات ، ولعل ابرز المحاولات المبكرة تلك التي قامت بها حكومة مصدق في إيران، وهي تأميم النفط الإيراني عام(1951). ورغم فشل هذه الخطوة إلا أنها كانت ناقوساً نبه الدول المنتجة وشركات النفط الاحتكارية الكبرى، وكمحاولة من هذه الشركات لامتصاص ردود الفعل من الشركات المنتجة قبلت عام (1952) مبدأ مناصفة الأرباح بينهما، وكان القبول بهذا المبدأ سلسلة هامة من التطورات اللاحقة في العلاقات النفطية بين الشركات والحكومات المنتجة، فقد أصبح لهذه الأخيرة مصلحة مباشرة في الإشراف على نشاط الشركات والتدخل في أعمالها المتعلقة بالتشغيل والإنتاج، ثم تحديد حجم الكميات المصدرة وأسعار النفط المعلنة.وبعد نجاح مصر في تأميم شركات قناة السويس وما أعطته هذه الخطوة من دفعة معنوية ومادية قوية لدول العالم الثالث، بدأت تتكون في الدول المنتجة للنفط شركات ومؤسسات وطنية أخذت تتطور ببطء وتتزايد خبرة ومعرفة بشؤون النفط لتصبح فيما بعد الأساس الذي تستند إليه الدول المنتجة في محاولاتها الجادة للسيطرة الوطنية على الثروة النفطية التي تمتلكها. وبعيدا عن الشرق الأوسط تجري محاولات موازية في أمريكا اللاتينية تهدف إلى تحرير شعوبها من السيطرة الاقتصادية.وفي فنزويلا بدأت خلال الأربعينيات محاولات الإصلاح وتعديل العلاقات النفطية بين الدول والشركات، وقامت الدول بمجموعة من الإصلاحات أهمها :[2]

[1] www.aljazeera.net / ebusiness

[2] سمير التنير،**التطورات لنفطية في الوطن العربي والعالم** ،دار المنهل اللبناني ، 2007، ص167

– توحيد الامتيازات الممنوحة للشركات من حيث شروطها وامتيازاته .

– زيادة حصة الدول من الأرباح برفع نسبة ضريبة الدخل .

– إجبار الشركات على الاحتفاظ بحساباتها داخل البلاد، واخذ حصة عينية من الإنتاج وبيعها في السوق الحر مباشرة .

1– موقع الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط: ونحاول فيما يلي عرض حصة وموقع منظمة الأوبك من الإنتاج النفطي العالمي

الشكل رقم (1–1) : إنتاج النفط للأوبك من العالم 2000–2011

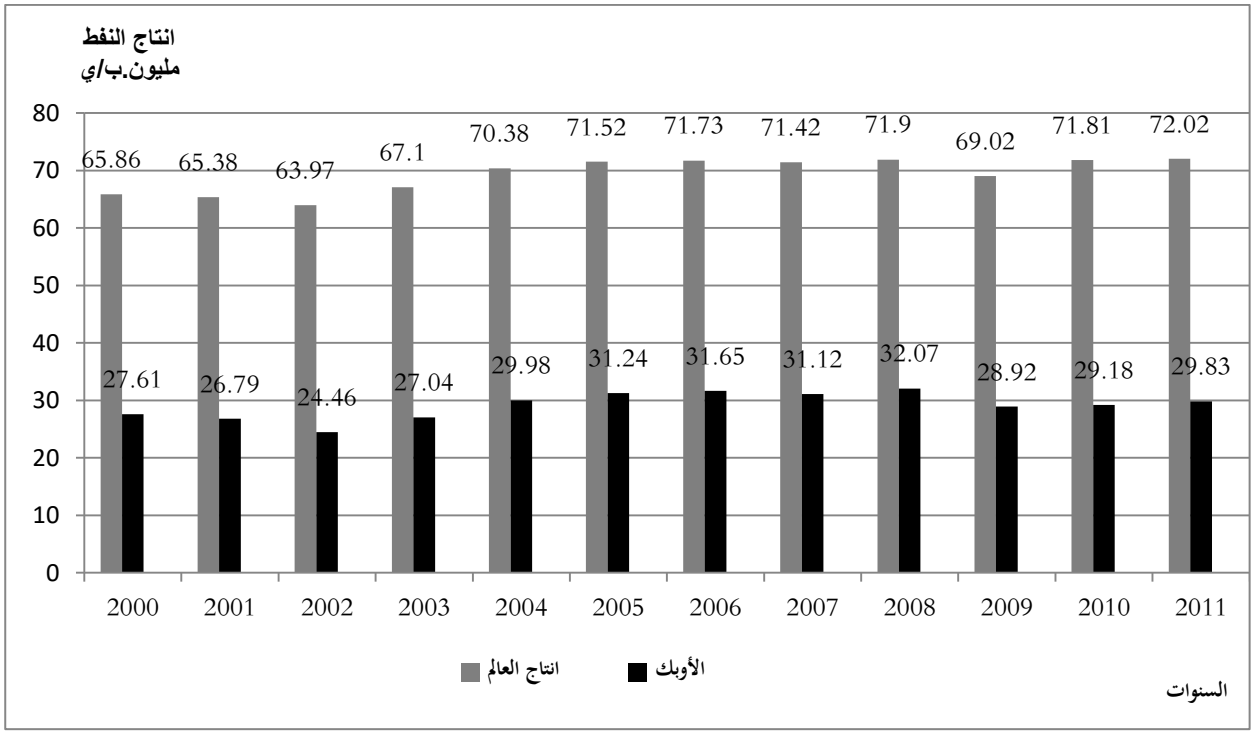

المصدر : بتصرف استنادا إلى معطيات التقرير الإحصائي للأوابك 2012

– قدرت حصة منظمة الأوبك من إنتاج النفط الخام العالمي أكثر من 40% أي بقيمة 40.63 مليون برميل وذلك حسب إحصائيات سنة 2010و 66.6% لباقي إنتاج دول غير الأوبك من نفس السنة، أي ما يعادل قيمة 44873.66 ألف برميل يومي .أما على مستوى منظمة الأوبك الكلية والمقدرة نسبتها39.4%ب، تأخذ الدول العربية الممثلة في 7 دول نسبة 25.06% أي بقيمة 18570

ألف برميل يومي، وباقي النسبة 14.33% للدول غير العربية وعددها5 أي بقيمة 10613.5 ألف برميل يومي .[1]

2- موقع الأوبك من الاحتياط العالمي للنفط: ونستعرض فيه موقع منظمة الأوبك من الاحتياطي النفطي العالمي

الشكل رقم (1-2) : احتياطي النفط للأوبك من العالم 2000-2011

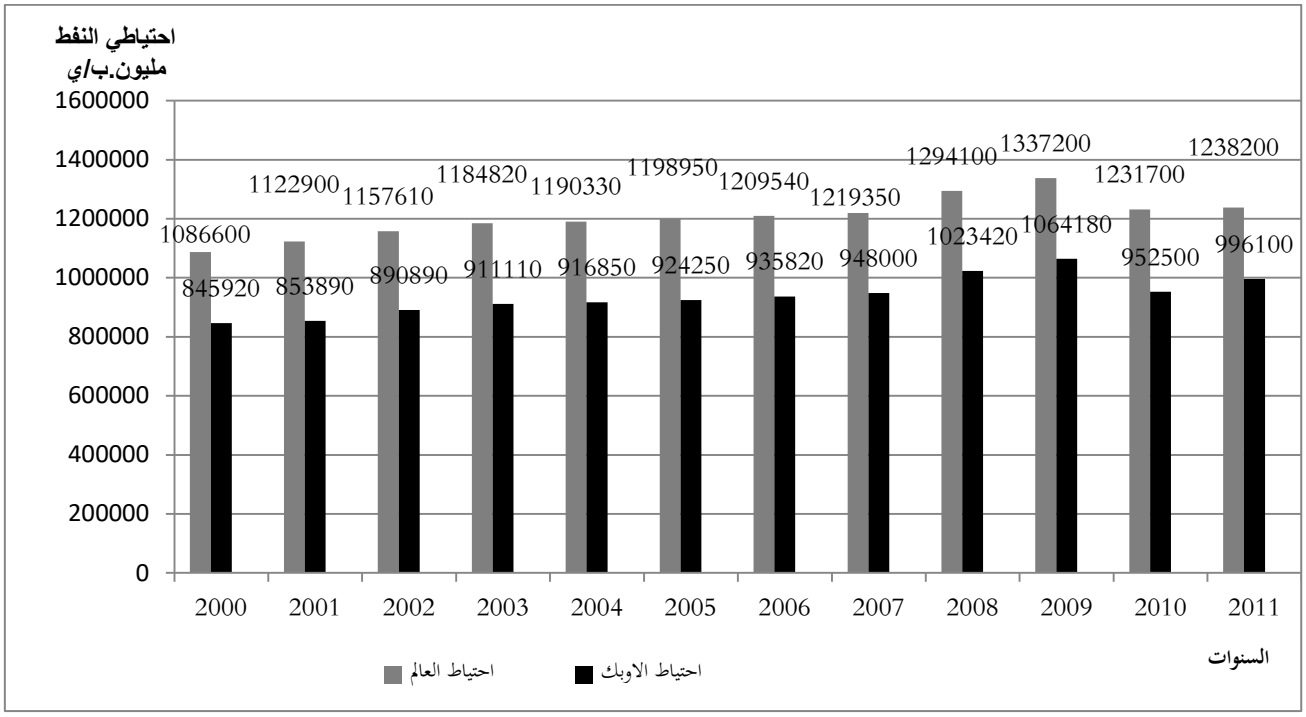

المصدر : بتصرف استنادا إلى معطيات التقرير الإحصائي للأوابك 2012.

نلاحظ أن احتياطات منظمة الأوبك بقيت مستقرة خلال الفترة من 2000الى 2011وحيث أنها تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لبقية دول العالم أي ما نسبته 80.44% بالنسبة الاحتياطات العالم ،وتقوم الأوبك عادة بتعديل تقديرات الاحتياطي لأخر سنتين في كل تقرير وخاصة للدول الأعضاء في الأوبك لذلك قد لا يظهر فارق في جداولها الإحصائية ،لكن بالرجوع إلى تقديرات احتياطيها منذ النشأة إلى يومنا هذا يظهر فارق كبير وبشكل واضح ،واستنادا إلى ذلك ارتفعت التقديرات للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 712.4 مليار برميل يومي في عام2011.[2]

[1] أمينة مخلفي ،مرجع سبق ذكره .ص120

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2011،ص 158.

3- الأوبك والنفط كسلاح سياسي(1973): شهد أكتوبر 1973 تجلي الدور السياسي للأوبك وللنفط كأداة ضغط مؤثرة في السياسة الدولية؛ وذلك عندما قررت الدول العربية فرض حظر على تصدير النفط للدول المؤيدة لإسرائيل، شمل الولايات المتحدة وهولندا، كما قامت بتقليص إنتاجها تعبيرًا عن مساندتها لمصر وسوريا في حربهما ضد إسرائيل، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير.وفي يوم السبت 6 أكتوبر من عام 1973 أعلنت الدول العربية حربها على إسرائيل. وأعلنت أوبك قرارها التاريخي برفع الأسعار المعلنة دون التفاوض مع الشركات، وفى ذلك اليوم نفسه اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت (أوابك)[1]

وقرروا الموافقة على برنامج تخفيض تصاعدي للإنتاج، على ألا تقل نسبة التخفيض عن % 50 من إجمالي إنتاج سبتمبر 1973م وأن تتكرر كل شهر حتى تتمكن الأمم المتحدة من تطبيق قرارها 242الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في جوان 1967 م .[2]

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة لبترول (**أوابك**)،تأسست بتاريخ 9 جانفي 1968، وتستمد اسمها من الأحرف الخمسة الأولى من الكلمات التالية:.Organization of Arab Petroleum Exporting Countries،وتظم 11 دولة عربية(السعودية،الكويت،ليبيا،الإمارات،قطر،البحرين،الجزائر،سوريا،العراق،مصر،تونس).ويقع مقرها في دولة الكويت .

[2] سيد فتحي أحمد الخولي،مرجع سبق ذكره ص43

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لمنظمة الأوبك

الدراسة الأولى : قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية،جامعة الشلف-الجزائر- 2009 والتي تطرقت إلى أساليب التسعير في أسوق النفطية قبل وبعد أزمة 1973 .وكان الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مكانة منظمة الأوبك على الصعيد النفطي من خلال أزمة 1973.

الدراسة الثانية : مشدن وهيبة ،**أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر 2005/2004،و التي تطرقت إلى مختلف المتغيرات المؤثرة في السوق النفطية وحرب الأسعار بين الدول المصدرة والدول المستوردة ، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل النفط العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث.

لقد ركزت الدراسة الأولى والثانية على فترة السبعينيات فقط بينما دراستنا شملت الفترة (2000-2011).

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر , فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط، إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ،كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية، وقبل الدخول في أساليب تسعير النفط نقوم أولا **بتعريف السعر النفطي وأنواعه في السوق النفطية.**

1- تعريفه السعر النفطي : السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة

لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود[1].

2- أنواع أسعار النفط :عند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ،ومن أبرز هذه الأنواع هي[2] :

أ-السعر المعلن :يقصد به سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- السعر المتحقق :هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك،أوابك أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج- سعر الإشارة :هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين . إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق , إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في1965 .

د- سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**،(**رسالة ماجستير**)،جامعة الشلف، 2009،ص62

[2] نفس المرجع ص63.62

يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة .

و- السعر الفوري أو الآني : هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرق إليه هذا الفصل، تستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها، فقد أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط ،ولتأكيد حق الدول المنتجة في جني ثرواتها النفطية، ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى، والتي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها وأهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية .ولهذا لم تكن هناك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط، إلا أنه في عام 1973،أو ما يعرف بأزمة 1973 عرف تصحيح لقواعد التسعير السابقة، ومنذ ذلك الوقت أصبح للدول المنتجة وخاصة دول الأوبك دورا مهما في تحديد الأسعار، وأصبحت للأسعار المعلنة أهمية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط ،كما بحثت منظمة الأوبك على قواعد جديدة في تسعير النفط تماشيا مع الوقت الحاضر لتفادي أي تقلبات في سوق النفط العالمي خلال فترة القرن الواحد والعشرين .

الفصل الثاني

دور منظمة الأوبك في تحديد مستقبل أسعار النفط

و استقرارها في سوق النفط العالمية

المبحث الأول : السياسات التسعيرية

المطلب الأول: السياسة التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973(قبل التصحيح السعري)

انفردت شركات النفط العالمية شركات النفط العالمية الكبرى في هذه المرحلة بالتسعير وهو أحد أهم أعمدة استمرارها ورخائها وأهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل[1] .

أ–التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة :كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية، هي أكبر منتجي النفط في العالم ،و كانت أيضا أكبر مصدريه، ويبدو طبيعيا أن أسعار النفط في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وكانت النتيجة أن أسعار النفط الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك ،نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست اتفاقية كناكري (1928) والتي انبثق عنها شركات النفط الكبرى ،حيث أكدت أن أسعار النفط في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه النفط أو لتكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه. معنى ذلك النظام أن سعر النفط في مرسيليا مثلا، كان يساوي سعره في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن في خليج المكسيك إلى مرسيليا بصرف النظر عن المصدر الحقيقي الذي جاء منه[2] النفط، وكان الأمر بالتالي يستوي للمشتري أينما كان أن يستورد احتياجاته النفطية من أي مكان طالما أن السعر في نقطة التسليم كان واحدا. لقد حقق هذا النظام من التسعير الأهداف الإستراتيجية ليس فقط لشركات النفط الكبرى ،و إنما أيضا للولايات المتحدة الأمريكية، وليس غريبا بالتالي إن كان الشعار السائد في الصناعة النفطية هو أن ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات، وما يخدم مصالح الشركات يخدم مصالح أمريكا. لم تكن الأسعار في ظل هذه السيطرة الكاملة للشركات الكبرى تتحدد لتفاعل قوى السوق المعتاد أو تبعا لقوانين العرض والطلب، وإنما طبقا لحسابات وعوامل خاصة تتعلق بمدى الارتباط والاستقلال بين أسعار الخام وأسعار المنتجات.

[1] . سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر 2001، ص 12 .

[2] . محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية : هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، مجلة الحكمة، بغداد، 2002، ص 170

ب – التسعير حسب نظام نقطتي الأساس:استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة– خليج المكسيك –مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد ،وكانت الشركات النفطية تحقق من خلاله أرباحا خيالية. و لكن هذا النظام في التسعير انهار على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي،كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط وحدد سعر النفط في" عبدان "(إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للنفط نقطتا أساس : خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين.و يمكن إيجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعرية لأسعار النفط الخام فيما يلي[1] :

– قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبته من استهلاك واسع للنفط .

– التزايد الواسع والكبير لمكانة وأهمية بترول الشرق الأوسط عالميا وبترول الخليج العربي خاصة في السوق النفطية الدولية.

–استمرار المحافظة على القوة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء النفط الأجنبي، وخاصة بترول منطقة الخليج العربي .

نلاحظ مرة أخرى أن معادلة التسعير والعوامل الحاكمة لها كانت تتجاهل إلى حد شبه مطلق مصالح الدول المصدرة للنفط،و إنما المهم هو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح الشركات ومصالح الدول المستهلكة في أوروبا، وظلت الدول المنتجة عديمة التأثير في الأسعار حتى عام 1960 حين أنشئت منظمة الأوبك، وبدأت الدول المنتجة تشارك في عملية تحديد السعر[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص63

[2] . محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية : هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، مجلة الحكمة، بغداد، 2002، ص 170 .

ج- التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار

كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة، وبالتالي ضغط الرأي العام بها على حكوماتها لتحسين من شروط التعامل في النفط، ولتؤكد حقها في جني ثرواتها النفطية ولتضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي1959و1960 لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك " كجبهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار النفط من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات وبين الدول المنتجة، وبدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا وشيئا فشيئا، واستطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للنفط عند مستواها في أوت1960 ولأكثر من10 سنوات بعد ذلك، وبالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب عائدات الحكومات المنتجة، وبصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات والذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20- 25 ٪ خلال هذه الفترة .

لقد ميز هذه الفترة ارتباط نظام تسعير النفط الخام بالسياسات الاحتكارية لشركات النفط، والتي تعكس الاستراتيجيات السياسية الإجمالية للدول الصناعية التي تتبعها هذه الشركات وعلاقاتها مع الدول المنتجة للنفط، فحتى بداية الخمسينات من هذا القرن لم يكن هناك سوق للنفط بالمعنى الصحيح، ولم يكن للدول المنتجة أي دور في تسعير النفط .وكانت حصة الدول المنتجة عبارة عن مبلغ ثابت عن كل طن مستخرج من النفط .[1]

[1] . سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، المصدر السابق، ص 19.

المطلب الثاني : السياسة التسعيرية بعد التصحيح السعري لسنة 1973 إلى غاية سنة 2000.

أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر النفط الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات النفطية، وقد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر النفطي إلى 10,34 دولار للبرميل 2 ابتداء من عام 1974 .إن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ وإنما كان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل، والتي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للنفط والتي يمكن إيجازها فيما يلي :[1]

– أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة أوبك والشركات النفطية على قوة الدول المصدرة ،و صلابة الدعامات التي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، وعلى ضعف موقف الشركات النفطية، وأكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة [2].

– أدى الوعي النفطي إلى تنبيه الدول المصدرة للبترول إلى ضرورة تصحيح أسعار النفط، بالنظر إلى أهميته الحيوية في اقتصادياتها ، و كذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة .

– تفاقم معدل التضخم العالمي، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها.

– اتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي من النفط، وبالتالي تفاقم أزمة الطاقة وتزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من النفط .

– ترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة استطاعت أن تبيع وبأسعار عالية بترول المشاركة[3]، خلافا لكل التوقعات السابقة لقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 أن الدول المصدرة للنفط ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من النفط في ظل اتفاقيات المشاركة ،و انها ستلجأ إلى إغراق السوق به بأسعار منخفضة، ولكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة

[1] نفس المرجع،ص65

[2] . اديب قاسم الشندي، العرب وتحديات العولمة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 18، السنة الحادية عشر 1999، ص 124

[3] بترول المشاركة: هو البترول الساري وفق عقود المشاركة وهو نوع من أنواع العقود البترولية السائدة في تلك الفترة.

فقط بيع نفطها، وإنما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة ،و ذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب، وأدى هذا التطور إلى:

-ثبوت قدرة الحكومات على التسويق.

-ثبوت ارتفاع السعر الفعلي عن السعر المعلن.

-تشكك الحكومات المصدرة فيما إذا كانت شروط اتفاقيات المشاركة لصالحها[1].

إن مراجعة هذه التطورات جميعا، أثبت أن تغيرا هاما قد حدث وهو انكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يلجم الدول المصدرة للنفط عن استخدام قوتها في تحقيق ما كانت تسعى إليه، وإن صورة الصناعة النفطية تغيرت بالكامل.

إن أهم السياسات الإستراتيجية التي اتخذتها الأوبك في هذه الفترة :[2]

1- وجود هيكل سعري ذو مستويين: منذ أكتوبر 1973 ونتيجة لتعارض وجهات النظر إزاء "سعر نفط الإشارة " نشأ ما يسمى الهيكل السعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما الأوبك في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحققة وخلال الأشهر الثلاثة التالية لحرب أكتوبر تصاعدت هذه الأخيرة- أي الأسعار المتحققة -في السوق بشكل سريع حيث وصلت إلى 20دولار للبرميل، مما دفع المنظمة إلى رفع عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة إلى 7 دولارات للبرميل على أن يكون السعر المعلن هو 11.651 دولار جانفي 1977 بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام1974 و1975للبرميل اعتبارا من 1974/1/1 كما كان من المفترض أن يبقى هذا السعر ساري المفعول حتى أول جانفي 1977 بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام1974 و1977.[3]

2- محاولة توحيد الأسعار:بسبب انخفاض سعر النفط المؤشر بدءا من جانفي 1974 وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن وعوائد الحكومة وبهدف سد الفجوة بين الأسعار المحققة وبين

[1] . سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، المصدر السابق، ص 16

[2] مشدن وهيبة ،مرجع سبق ذكره ص64.

[3] . محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، مصدر سابق، ص 178

التكلفة التي تتحملها الشركات، اتخذت منظمة الأوبك في1974/12/13 قرارا بجعل معدل عائدات الحكومة بالنسبة لنفط الإشارة العربي الخفيف12 و 10دولار للبرميل على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو فيما يخص تكلفة الإنتاج، أما هدف المنظمة من هذا القرار فهو توحيد سعر النفط وإلغاء كل من السعر المعلن، الريع وتحديد هامش الشركات بمقدار 22 سنتا للبرميل كما قررت الأوبك دراسة نظام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع النفط المنتجة في المنظمة، فمن الصعب تحديد فروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي بسبب الطبيعة المعقدة والديناميكية للسوق النفطية العالمية، ومع استمرار سعر النفط المؤشر في الانخفاض خلال عامي 1975 و 1976،قررت منظمة الأوبك في ديسمبر 1976 زيادة هذا السعر من 11.01إلى 12.09 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977 لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمة باستثناء السعودية والإمارات زيادة قدرها 5%حتى نهاية جوان 1977وزيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة، وفي جوان 1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية .[1]

3- محاولة تجميد الأسعار:حاولت منظمة الأوبك تجميد أسعار النفط في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978 رغبة منها في إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة، إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار لذلك تقرر في مؤتمر أبو ظبي في ديسمبر 1978 زيادة سعر النفط بصورة تدريجية تصل إلى % 14.5 مع نهاية عام1979، واشترطت دول الأوبك أن تعمل الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار، إلا أنه لم يمر على قرارها سوى 24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2 %.[2]

4- وضع حد أعلى للأسعار:رغم استحداث منظمة الأوبك سنة 1978 لما سمي" لجنة الإستراتيجية طويلة المدى "فإنها لم تستطع حتى منتصف عام 1979 التوصل إلى سياسة موحدة

[1] . محمد سيد عايد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية 2001، ص 446

[2] . هشام عفيفي، انعكاس الجات على الدول النامية، مجلة التامين العربي، السنة 12 العدد 43، 1994، ص 22

بخصوص الأسعار ونظرا لشعور غالبية الدول الأعضاء باستثناء السعودية بأن الضغط التضخمي وانخفاض مستوى الإنتاج في إيران بعد الثورة يبرر زيادة الأسعار زيادة ملموسة، من هنا قررت الأوبك تعديل سعر الإشارة إلى 18 دولار للبرميل وإضافة علاوة السوق المقدرة بدولارين بخلاف الفرق المعتاد الذي يبرره مزايا بترول كل دولة متى استوجبت ظروف السوق ذلك، على أن لا يتجاوز سعر البرميل في جميع الحالات 23.5 دولار، وقد ساد الاعتقاد في أوساط الأوبك أن وضع الحد الأعلى يتيح للحكومات بعض المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه[1].

5- محاولة تحقيق الاستقرار في سوق النفط:أكد أعضاء الأوبك نيتهم في عدم زيادة الإنتاج تعويضا عن انخفاض الصادرات الإيرانية وذلك في مؤتمرهم غير العادي في ماي 1980 إلا أن السعودية قد رفعت إنتاجها إلى 9.9 م/ب/ي سنة 1980 مقابل9.5 م/ب/ي سنة1979 و8.3م/ب/ي في سنة1978، من ناحية أخرى عادت المنظمة في مؤتمرها المنعقد في جوان من نفس السنة تحقيق الاستقرار في سوق النفط الدولي بواسطة تحديد مستوى سعر النفط الخام" المؤشر "عند حد أعلى سقف يبلغ 32 دولار للبرميل على أن لا تزيد فوارق النوعية والموقع الجغرافي على 5 دولارات للبرميل وأن تكون هذه الأسعار سارية المفعول بدءا من أول جويلية 1980 كما تقرر في سبتمبر من نفس السنة في مؤتمر غير عادي للأوبك تثبيت سعر النفط الخام" المؤشر "عند 30 دولار للبرميل وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع النفط الأخرى عند ذات المستوى لكن السعودية آثرت مرة أخرى إبقاء سعر بترولها عند 28 دولار للبرميل وعدم رفعه إلى المستوى المحدد من طرف الأوبك لذلك استمر الفرق بين السعر السعودي وسعر الإشارة يتسع برغم أن كلاهما قد ارتفع بعد ذلك إلى 32دولار للبرميل والثاني إلى 36 دولار للبرميل في نهاية سنة1980 .[2]

[1] . مصطفى رجب ،التكتل الاقليمي لمواجهة استحقاق الجاتس (برنامج عمل خليجي)، مجلة التامين العربي، السنة 18، العدد 65، 2000 ص64

[2] . عدنان شوكت شوفان، اتفاقيات الجات الدولية، الرابحون دوما والخاسرون دوما، الطبعة الاولى، دار المستقبل دمشق، 1996، ص 170.

المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك (فترة القرن الواحد والعشرين...).

بالرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط .إلا أن منظمة الأوبك أدركت بان هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص ،اخذين في الحسبان اثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه على مستوى الطلب وبرز أيضا عامل أساسي وهو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة والتي تمثل مالا يقل عن ثلاثي الإنتاج العالمي من النفط، من بين هذه الدول غير الأعضاء في المنظمة مثلا النرويج ثاني اكبر مصدر للنفط بعد السعودية وكذلك المكسيك وانغولا، واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعر النفط تقضي بتخفيض مستوى الإنتاج بواقع 500الف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفوط الأوبك اقل من 22 دولار لمد عشر أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولار لبرميل سلة نفط أوبك طول 20يوما متواصلة[1] .

تعتبر الدول النفطية ،خاصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من اشد الأطراف تأثرا بما يجري في سوق النفط لارتباط عملية نموها الاقتصادي والاجتماعي بالدخل النفطي، لذلك بادرت بأخذ زمام المبادرة لإعادة التوازن لأسواق النفط، تواصلا مع المساعي التي بدأتها في عام 1999 وانتهت بأحداث نقلة هامة في أسواق النفط، وبعد أن شغلت الدول النفطية كثير في عام 1999 بفائض الإمدادات النفطية ،فقد انتقل اهتمامها في عام 2000 إلى مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لتلبية الزيادة في الطلب على النفط حيث قامت الدول الإنتاجية بزيادة إنتاجها أربع مرات بلغ مجموعها ما يقارب 4 مليون برميل يوميا سعيا لتهدئة السوق، والتخفيف من حجم المضاربة التي سيطرة على الأسواق المستقبلية[2].

[1] **أسواق النفط العالمية** ،تقرير المعد العربي للتخطيط بالكويت،العدد لسابع والخمسون،2005،ص15 .

[2] تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون لمنظمة الأوابك لسنة 2000 ،ص17

جدول رقم (1–2) : أهم السياسيات التسعرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة من 2000 إلى 2010

السنة	سعر سلة الأوبك	الإجراءات المتخذة من منظمة الأوبك	النتيجة
2000	27.6 دولار للبرميل	زيادة في كمية الإنتاج بهدف رفع سعر النفط الذي كان منخفض في سنة1999(17.5 دولار للبرميل) .	– حالة من الاستقرار في سوق النفط العالمي – تراجع مناخ المواجهة بين المنتجين والمستهلكين
2002	23.1 دولار للبرميل	تخفيض في الإنتاج نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية	– الحد من تراجع أسعار النفط
2004	24.3 دولار للبرميل	خفض الإنتاج إلى 1.5 م/ب/ي	– ارتفاع في سلة الأوبك ضمن النطاق السعري (22–28 دولار للبرميل)
2006	28.8 دولار للبرميل	زيادة في الإنتاج ب1.5 م/ب/ي نتيجة لنقص في حصة العراق من النفط بسبب الحرب عليها في 2003.	– استقرار سوق النفط العالمي
2008	36 دولار للبرميل	زيادة في إمدادات النفط نتيجة لارتفاع الطلب عليها .	– ارتفاع مستمر في أسعار النفط .
2010	50.6 دولار للبرميل	زيادة في الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات النفط خارج الأوبك .	– ارتفاع مستمر في أسعار النفط .

الشكل رقم (1–2): الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك 2000–2011

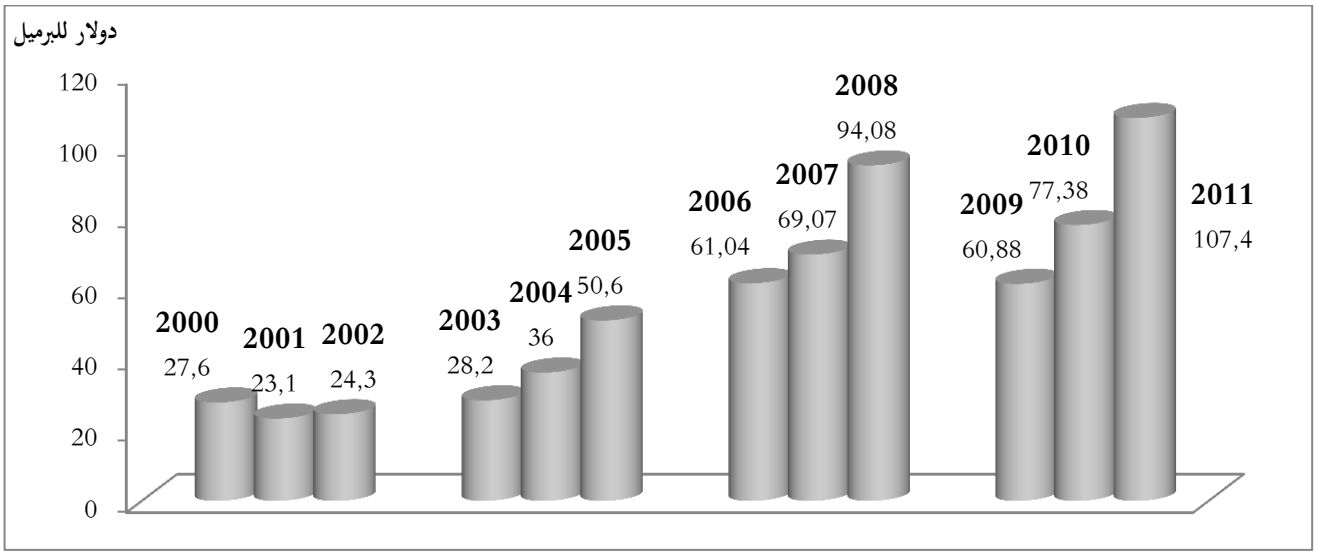

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا من التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك.

المبحث الثاني: السياسات الاستراتيجية التي أتخذتها الأوبك

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها، حيث كانت هي السبب الاساسي في انخفاض الاسعار في معظم الاحيان مما أدى الى إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاديات البلدان الاخرى، وبناء عليه جاءت منظمة الاوبك كرد فعل على هذه التخفيضات الاسعار، التي قامت به الشركات الاحتكارية دون استشارة الدول المنتجة للنفط، وكان هلا اثر واضح في تغيرات أسعار النفط في الاسواق العالمية، حيث أهنا تضم مجموعة مهمة جدا من الدول ذات الاقتصاد النفطي مما مسح لها بالتدخل وفرض أرائها في الساحة النفطية من خلال فرض أساليب وأسقف للتسعري، وبالتالي أصبح لمنظمة الاوبك موقع مهم في ساحة سوق النفط العالمي.

المطلب الأول : إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق

عندما تم تبني إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق، بقيادة السعودية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، التي كانت تتضمن القبول بتدهور الأسعار حينئذ (من خلال عدم تخفيض الإنتاج)، قدمت في وقته حجج" معقولة " لتبني هذه الإستراتيجية. وتنصرف هذه الحجج إلى أن عدم تخفيض الإنتاج كان هدفه الأساس هو الحفاظ على حصة أوبك في سوق الطاقة/النفط في مواجهة منافسة مصادر بديلة للطاقة، من ناحية ومناطق بديلة لإنتاج النفط، بخاصة النفط المحصور tight oil ،في الولايات المتحدة، من ناحية أخرى. كما قامت هذه الحجج على أساس أن الانخفاض في العوائد النفطية للدول الأعضاء في الأمد القصير الذي يترتب على انخفاض الأسعار نتيجة لتطبيق الإستراتيجية، سيعوضه ارتفاع عوائدها في المستقبل نتيجة استمرار الحفاظ على حصتها في أسواق النفط والطاقة العالمية.[1]

[1] . انظر/علي مرزا، "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"،ورقة مقدمة في ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة،ا لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015، شوهد في 2017/2/26، في: http://bit/ly/2lMavHL

إذا، لماذا تخلت أوبك عن هذه الإستراتيجية تعود إلى تخفيض الإنتاج في اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر 2016؟ سأتعرض فيما يلي إلى أهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أعتقد أنها ساهمت في إطاحة إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق:

1.انخفاض العوائد النفطية :

ربما كان انخفاض العوائد النفطية لدول أوبك من أهم العوامل/الأسباب المباشرة التي ولدت ضغطا في اتجاه التخلي عن تطبيق الإستراتيجية. ولقد احتسبت خسائر منتجي النفط(مقارنة بعوائدهم قبل انخفاض الأسعار) ومكاسب مستهلكيه(مقارنة بتكاليف استهلاك النفط قبل انخفاض الأسعار) في مناطق العالم المختلفة، بما في ذلك"خسائر" دول أوبك، نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال المدة(2014-2015) الذي يترتب على تطبيق إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق[3]. ويتبين من هذه الحسابات الحجم الكبير لانخفاض العوائد النفطية(الخسائر) التي أدت إلى تعرض الدول الأعضاء، بخاصة تلك التي لا تملك احتياطات دولية أو أرصدة كافية في صناديق سيادية، إلى عجز في ميزانياتها مما أصبح يؤثر سلبيا في الخدمات العامة والإعانات المقدمة للسكان، وبالذات للفئات المعرضة exposed فيها. ويهدد ذلك إمكانية الحفاظ على حد أدنى من المستوى المعيشي لهذه الفئات والفئات الأخرى، وربما السلم الاجتماعي للمجتمع ككل .

2.مستوى السعر وحصة السوق

ترتكز الحجج المستخدمة في إسناد إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق، أساسا على فرضية ضمنية هي أن السهر هو أهم عامل في تقرير حصة السوق، من خلال العلاقة السالبة بينهما . بحيث يتبين هذه العلاقة أن تخفيض السعر أو تحديده عند مستوى معتدل يقود إلى زيادة الكمية المطلوبة مما يقود بدوره إلى الحفاظ على الحصة أو زيادتها.[1]

[1] . حميد الجميلي، البعد الايديولوجي لتحرير المبادلات التجارية في ضوء مرجعيات منظمة التجارة العالمية مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة، بتاريخ 2002 / 3 / 19

ولكن على الرغم من أهمية السعر في هذا المجال فهناك عوامل أخرى فاعلة ربما تخفف أثره وتلغيهويمكن استقراء ذلك من مقارنة تطور متوسط سعر النفط الخام وتطور حصة مجموعة دول أوبك في الإنتاج العالمي للنفط الخام خلال الأربعة عقود والنصف الماضية التي يلاحظ منها ما يلي :

- خلال المدة(1974-1980) كان هناك فعلا ارتباط سالب بين ارتفاع سعر النفط وانخفاض حصة أوبك في انتاج النفط الخام العالمي (الجدول 1). ولاشك في أن ارتفاع السعر كان أحد أسباب(حفز الدول المستهلكة، بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية) تطوير مناطق بديلة لنفط الشرق الأوسط وأوبك عموما،وتطوير بدائل للنفط وزيادة في كفاءة استهلاك الوقود. وقد قادت مجموعة هذه العوامل في محصلتها، إلى انخفاض حصة أوبك من حوالي 55% في 1974 إلى حوالي 44% في 1980. ولكن أعتقد أن التغيرات الجيوسياسية وتهديد أمان الإمدادات security of supplies، خلال تلك المدة ربما تكون ساهمت أيضا في هذه التطورات، بما يعادل تقريبا مساهمة السعر أو بأكبر منها.[1]
- ولكن بعد عام 1980 اختلفت الصورة، فعند قياس الارتباط بين سعر النفط وحصة الإنتاج لدول أوبك (وكذلك دول الشرق الأوسط) في الإنتاج العالمي، خلا المدة(1980-2015)، لا يظهر ارتباط سالب بين السعر والحصص، سواء بالنسبة إلى المدة كلها أو لمدد فرعية منها.[2]
- في المدة (1980-1986) استمر انخفاض حصة أوبك في الإنتاج العالمي ليترافق مع انخفاض السعر (خلال هذه المدة) الذي انهار إلى أدنى مستوى له (منذ عام 1974) في عام 1986 نتيجة لقرار السعودية بعدم التزام دور المنتج المتبقي، في سبيل زيادة حصتها في السوق النفطية. أي إن الارتباط المفترض السالب بين الإثنين اختفى خلال هذه المدة، ليحل محله ارتباط موجب.
- أما بعد عام 1986 ولمدة ثلاثة عقود، بينما حصة أوبك(وحصة الشرق الأوسط) في الإنتاج العالمي للنفط الخام تتبع مسارا اتجاها تصاعديا مستقرا نسبيا (كما تبينه الخطوط الاتجاهية Trend

[1] . حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني/ 2000 ص 138.

[2] . الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصاديات العربية والدور العربي المشترك للتكامل معها، القاهرة، تموز، 1994، ص 8.

lines)، المتقطعة المرافقة لكل من منحنى الحصص خلال المدة (1986-2015) في الشكل(1) كانت الأسعار تتبع مسارا متقلبا وفي أحيان شديد التقلب.وينطبق ذلك أيضا على المدتين قبل انهيار أسعار النفط وبعدها في2015/2014.على سبيل المثال خلال المدة (2011-2015)اقتربت حصة أوبك على نحو كبير من متوسط 44% واقتربت حصة الشرق الأوسط من متوسط 33% من الإنتاج العالمي على الرغم من انخفاض متوسط السعر بشدة إلى النصف من 102دولار/برميل خلال (2011-2014) إلى 51 دولارا/برميل في 2015.[1]

- يمكن تفسير الاتجاه التصاعدي لحصة أوبك(والشرق الأوسط) في الإنتاج العالمي للنفط الخام، خلال المدة(1986-2015) (على الرغم من جهد الدول المستهلكة في الإحلال وزيادة كفاءة الاستهلاك، من ناحية، وتقلب سعر النفط من ناحية أخرى) بجزء مهم منه، بالحاجة إلى نفط أوبك، وبالذات من الشرق الأوسط، فخلال هذه المدة كان الإنتاج خارج أوبك، غير مقيد بحسب قابلية هذه المناطق في الإنتاج. في المقابل، كانت أوبك خلالها في أغلب الأحيان تتخذ دور المنتج المتبقي. وعلى الرغم من ذلك في الوقت الذي نما فيه الإنتاج العالمي للنفط الخام(لإشباع الاستهلاك والتغير في الخزين، أي الطلب)بنسبة 1.2 % سنويا بين 1985و2015 فإن إنتاج النفط الخام من خارج أوبك نما بنسبة 0.5% سنويا فقط، في حين نما إنتاج أوبك بنسبة 2.6% سنويا. أي أن تزايد إنتاج أوبك ومن ثم حصتها في الإنتاج العالمي كان ضروريا بسبب"النقص" في نمو إنتاج المصادر الأخرى(حتى بعد إضافة النفط المحصور بين 2010و2015). نسب النمو محتسبة من بيانات إنتاج النفط الخام كما وردت في مصادر الجدول(1). وتظهر صورة مماثلة لدور أوبك في إشباع الطلب العالمي، خلال المدة المبينة، حتى بعد إضافة سوائل الغاز الطبيعي NGLs، إلى النفط الخام.[2]
- ورد في التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية المعنون: آفاق الطاقة العالمية WEO2016 (World Energy Outlook)ارتفاع حصة نفط الشرق الأوسط في الإنتاج العالمي خلال الثلاثة أرباع الأولى من 2016إلى 35%[9]. ويقارن ذلك ب 33%في 2015. ولقد ترافق الارتفاع

[1] . حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق، ص 139

[2] . حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق ص 134

في 2016 مع انخفاض متوسط السعر من 51 دولارا/برميل في 2015 إلى 42 دولارا/برميل في 2016، أي إن الارتباط السالب بين الحصة والسعر ظهر في 2016 (انظر الجدول 2).[1]

الجدول (2–2) حصص دول أوبك ودول الشرق الأوسط في الإنتاج العالمي من النفط الخام (دون سوائل الغاز الطبيعي) ومتوسط سعر النفط

	الحصة في الإنتاج العالمي %		متوسط سعر النفط دولار/برميل		الحصة في الإنتاج العالمي %		متوسط سعر النفط دولار/برميل
	دول أوبك	دول الشرق الأوسط			دول أوبك	دول الشرق الأوسط	
1969	49.8	29.8	1.3	1993	41.0	30.9	16.8
1970	51.4	30.4	1.2	1994	41.1	31.4	15.9
1971	52.4	33.6	1.7	1995	40.7	31.2	17.2
1972	53.2	35.5	1.8	1996	40.2	30.9	20.4
1973	55.4	38.1	2.8	1997	40.4	31.1	19.2
1974	54.5	39.0	11.0	1998	42.5	32.4	13.1
1975	50.5	36.7	10.4	1999	41.3	32.0	18.1
1976	52.8	38.4	11.6	2000	42.1	32.5	28.2
1977	51.5	37.1	12.6	2001	41.1	31.8	24.4
1978	48.8	35.1	12.9	2002	40.0	29.1	24.9
1979	48.6	34.4	31.0	2003	41.9	30.4	28.9
1980	44.4	30.7	36.9	2004	44.1	31.2	37.7
1981	39.6	27.8	35.5	2005	43.7	31.8	53.4
1982	35.0	24.1	32.6	2006	44.1	32.0	64.3
1983	31.7	21.3	29.7	2007	43.7	31.4	71.1
1984	30.1	19.8	28.6	2008	44.7	32.2	97.0
1985	28.5	18.6	27.2	2009	41.9	30.3	61.8
1986	32.0	22.0	14.4	2010	41.9	30.1	79.0
1987	30.6	21.8	18.1	2011	44.1	32.8	104.0
1988	33.1	24.9	14.7	2012	45.7	33.2	105.0
1989	35.3	26.2	17.8	2013	44.4	32.8	104.1
1990	37.3	27.2	22.9	2014	42.8	32.1	96.2
1991	37.9	27.1	17.8	2015	43.0	32.6	50.8
1992	40.2	29.6	19.0	2016			42.8

[1] . عدنان شوكت شوفان، اتفاقيات الكات الدولية، الرابحون دوما والخاسرون دوما، مصدر سابق ،ص 167

إن غياب الارتباط السالب بين تغير حصة أوبك في إنتاج النفط الخام العالمي(حصة السوق) وتغير سعر النفط خلال المدة (1980-2015)، بما فيها (2014-2015) (على الرغم من ظهوره في 2016)، ربما يكون أحد الأسباب التي ساهمت في التخلي عن هذه الإستراتيجية.

غير أن هذا الغياب لا يعني عدم فاعلية السعر، في ها المجال، بقدر ما يشير إلى وجود عوامل أخرى معادلة له أو أكثر فاعلية منه (وفي هذه الحالة معاكسة)، في التأثير، بما خفف أثره أو ربما ألغاه (بالذات سياسات الطاقة في الدول المستهلكة، تغير هيكلها الإنتاجي، نمو إنتاج النفط أو تدهوره خارج دول أوبك) كان ينبغي تشخيصها لأخذها في الحسبان عند اتباع إستراتيجية حصة السوق[1].

3.تأثير تطبيق إستراتيجية حصة السوق في النفط المحصور في الولايات المتحدة

أدى انخفاض أسعار النفط الخام خلال المدة (2014-2016) إلى انخفاض الاستثمارات في قطاع النفط في الولايات المتحدة وبالذات في النفط المحصور خلال العامين 2015و2016.[2]

أما الإنتاج منه فإنه استمر في الارتفاع، في الأشهر التي أعقبت تطبيق الإستراتيجية، ولم يبدأ في الانخفاض البطيء إلا أثناء النصف الثاني من عام 2015، لينخفض بعد ذلك انخفاضا أسرع نسبيا،خلال عام 2016. إذ قفز إنتاج النفط المحصور في الولايات المتحدة من 0.8 مليون برميل يوميا في 2010 إلى 2.93 مليون برميل يوميا في 2013 ليرتفع إلى 3.93ملايين برميل يوميا في 2014 وإلى 4.53 ملايين برميل يوميا في 2015(على الرغم من انخفاضه البطيء في النصف الثاني من العام) ولكنه انخفض إلى متوسط 4.25 ملايين برميل يوميا خلال 2016 (انظر الجدول 2) [1]. ومن المعروف أن الطاقة الإنتاجية للنفط المحصور يمكن أن تزداد، استجابة لزيادة السعر خلال مدة قصيرة(كم سنة أشهر إلى عام)مقارنة بالخامات التقليدية (من ثلاثة إلى ستة أعوام).[3]

[1] . سعد الشلماني، تقرير عن مؤتمر ((الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية : الاثر الاقتصادي والاجتماعي واقاق التعاون العربي))، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 288، 2003 ، ص 184

[2] . ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 119

[3] . International Energy Agency, World Enegy Outlook 2016 (November 2016),pp.136,138

وبالطبع، فإن الإنتاج (تمييزا له عن الطاقة الإنتاجية) يمكن أن يزداد بسرعة أكبر، من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة العاطلة، عند زيادة السعر. وهذا يصح على النفط المحصور والتقليدي. مع ملاحظة أن تقرير وكالة الطاقة الدولية WOE 2016 المشار إليه يبين أن قابلية الإنتاج (والطاقة الإنتاجية) من النفط المحصور في الزيادة ستتناقص بمرور الوقت بخاصة بعد وصوله في الولايات المتحدة، بحسب تقرير في سيناريو السياسات الجديدة، إلى ما يقرب من هضبة للإنتاج في أواخر العشرينات المقبلة.[1]

الجدول (3–2) إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأميريكية

	ألف برميل / يوم			نسبة التغير السنوية %		
	محصور Tight	تقليدي	المجموع	محصور Tight	تقليدي	المجموع
2000	359	5463	5822			
2001	350	5451	5801	- 2.5	- 0.2	- 0.4
2002	337	5407	5744	- 3.5	- 0.8	- 1.0
2003	334	5315	5649	- 1.1	- 1.7	- 1.7
2004	346	5095	5441	3.6	- 4.1	- 3.7
2005	379	4805	5184	9.6	- 5.7	- 4.7
2006	398	4688	5086	5.1	- 2.4	- 1.9
2007	433	4644	5077	8.9	- 0.9	- 0.2
2008	522	4478	5000	20.5	- 3.6	- 1.5
2009	598	4755	5353	14.5	6.2	7.1
2010	791	4684	5475	32.2	- 1.5	2.3
2011	1233	4413	5646	55.8	- 5.8	3.1
2012	2067	4420	6487	67.7	0.1	14.9
2013	2929	4593	7468	41.7	2.7	15.1
2014	3926	4838	8764	34.1	6.6	17.4
2015	4528	4887	9415	15.3	1.0	7.4
2016	4252	4638	8889	- 6.1	- 5.1	- 5.6

[1] . International Energy Agency, World Energy Outlook 2014,pp.124,127

4.تطبيق إستراتيجية حصة السوق في مدتين

عند مقارنة تطبيق إستراتيجية حصة السوق خلال المدة أواخر 2014 وأواخر 2016 بمثيلتها في 1986 يلاحظ ما يلي:

أ. استغرق تطبيق الإستراتيجية بضعة أشهر في 1986 مقابل عامين في المدة الثانية.

ب. شهد كل من المدتين تطوير مناطق بديلة للنفط خارج دول أوبك، على سبيل المثال، تزايد إنتاج نفط بحر الشمال منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وتسارع إنتاج النفط المحصور منذ أوائل العقد الحالي.[1]

ج. غير أن خلفية المشهد النفطي كانت مختلفة اختلافا ظاهرا بين المدتين. فعندما قررت السعودية التخلي عن دور المنتج المتبقي في 1986 كان إنتاجها النفطي الخام قد انحدر من 9.9 ملايين برميل يوميا في 1980 إلى 3.2 ملايين برميل يويا فقط في 1985. كما أن حصة دول أوبك في الإنتاج العالمي للنفط الخام انخفضت من 44% في 1980 إلى 29%في 1985. في المقابل، فإن إنتاج السعودية في 2014(9.7 ملايين برميل يوميا) كان أعلى، وحصة أوبك 43% مقاربة بالتتابع لمستوياتهما خلال الخمسة أعوام السابقة.[2]

د. لذلك كانت الدوافع الأساسية لتطبيق الإستراتيجية 1986 تتمثل بمحاولة إيقاف الانخفاض المستمر وعكسه في إنتاج السعودية وفي حصة أولك في الإنتاج العالمي للنفط. أما دوافع تطبيقها في 2014 فإن اختلاف المشهد النفطي عن 1986، ربما يشير إلى توسع هذه الدوافع أو اختلافها. ففي 2014 لم يكن هنالك ما يشير إلى "تهديد" آني لحصة أوبك أو مستوى إنتاج السعودية، على الرغم من أنه كان يشير إلى إمكانية تهديد مستقبلي (ينبع من تنامي إنتاج النفط المحصور وغيره من النفوط وزيادة دور بدائل الطاقة الأخرى وكفاءة استهلاك الوقود عموما). غير أن ذلك لم يكن يبرر الطريقة والأوضاع التي طبقة فيها الإستراتيجية خلال المدة أواخر(2014-2016) (انظر أيضا/ فقرة معضلة مستوى العوائد النفطية وحصة السوق التي ترد لاحقا). كل ذلك يعطي إسنادا لفرضية

[1] . علي مرزا،مراجعة كتاب: النفط بي السياسات والأوهام،مجلة سياسات عربية، العدد 19(آذار/مارس، 2016).

[2] . انور يوسف عبد الله، النفط وتعاون دول مجلس التعاون الخليجي، النفط والتعاون العربي، مجلد 26، عدد 94، 2000، ص 60.

وجود دوافع جيوسياسية، في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم لتطبيق الإستراتيجية،لا تقل أهمية عن الدوافع الإقتصادية (المحافظة على حصة السوق).

المطلب الثاني : اتفاقية أوبك لتخفيض الانتاج

بغية تحقيق زيادة في أسعار النفط، توصل الدول الأعضاء في منظمة أوبك، في 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2016، إلى اتفاقية تخفيض الإنتاج تطبق من كانون الثاني / يناير 2017، لستة أشهر قابلة للتمديد ستة أشهر أخرى . ولقد اتخذ مستوى إنتاج تشرين الأول / أكتوبر 2016، لهذه الدول أساسا للتخفيض، وأطلق عليه : "مستوى إنتاج الإشارة "Reference Production Level ، وفي تشخيص مستوى إنتاج الإشارة استخدمت أرقام مصادر "الثانوية " وليس الأرقام "الرسمية " المجهزة من الدول الأعضاء إلى منظمة أوبك . ويظهر كلا الرقمين في نشرة سوق النفط الشهرية للمنظمة Monthly Oil Market Report , MOMR، ويعكس استخدام أرقام المصادر الثانوية وليس الرسمية قلة الثقة المنظمة في ما تقدمه الدول الأعضاء من أرقام "رسمية "لها . وهذا التقليد قديم منذ أن تم تبني الحصص الإنتاجية في 1983، أشار إليه فاضل الجلبي في كتابه عن أوبك . كما يلاحظ من الجدول (3)، فإن الأرقام التي قدمها أغلب الدول الأعضاء لأوبك " رسميا" عن إنتاج تشرين الأول / أكتوبر 2016 (ما يطلق عليه في نشرة أوبك Direct communication) هي أعلى من أرقام المصادر الثانوية (يطلق عليها في نشرة Secondary Sources ، من دون تحديد هذه المصادر، ولكن المعروف أنها تشمل شركات عالمية لنشر البيانات والمؤشرات النفطية / الغازية مثل platts وArgus، وغيرها)[1] لقد راوحت نسبة التخفيض في الاتفاقية، لكل دولة مشمولة فيها ضمن المدى بين 4.5 بالمائة و 4.7 بالمائة من مستوى إنتاج الإشارة المحدد لها . ولكن يبدو أن أنغولا وإيران استثنيتا، فعليا من التخفيض، فمستوى إنتاج الإشارة المستخدم لأنغولا (1751 ألف برميل يوميا) هو أعلى بكثير من إنتاجها في تشرين الأول / أكتوبر 2016 (1586 ألف برميل يوميا) بحسب المصادر الثانوية، فأصبح إنتاجها بعد "التخفيض" (1673 ألف برميل يوميا) أعلى من إنتاجها في تشرين الأول /

[1] . ماجد المنيف، تأثير عملة اليورو العالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط، النفط والتعاون العربي، مجلد 25، العدد 89، 1999، ص32.

أكتوبر . أما بالنسبة إلى إيران فهو أعلى من الرقم الرسمي الذي هو بدوره أعلى من رقم المصادر الثانوية لإنتاجها في ذلك الشهر . ولقد نتج من ذلك أن مستوى إنتاج إيران بعد " التخفيض " (3797 آلاف برميل يوميا) هو أعلى من إنتاجها في تشرين الأول / أكتوبر 2016 بحسب المصادر الثانوية (3690 آلاف برميل يوميا) . من ناحية أخرى، لم يشمل الاتفاق ليبيا ونيجيريا وكذلك إندونيسيا التي غلقت عضويتها في أوبك . وبالنتيجة "سمح" لهذه الدول، ضمنيا، بعدم التزام برنامج محدد للتخفيض (انظر الجدول 3) .

الجدول (3-2) اتفاقية أوبك 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 لتحديد الإنتاج، ألف برميل

الجزائر	1171	1088	1089	-50	1039	-4.6
أنغولا	1507	1586	1751	-78	1673	-4.5
الإكوادور	542	549	548	-26	522	-4.7
غابون	..	202	202	-9	193	-4.5
اندونيسيا	..	722				
إيران	3920	3690	3975	90	3797	
العراق	4776	4561	4561	-210	4351	-4.6
الكويت	3000	2838	2838	-131	2707	-4.6
ليبيا	..	528				
نيجيريا	1476	1628				
قطر	639	646	648	-30	618	-4.6
السعودية	10625	10532	10544	-486	10058	-4.6
الإمارات العربية	3188	3007	3013	-139	2874	-4.6
فنزويلا	2316	2067	2067	-95	1972	-4.6
المجموع		33644				

و

مما يذكر أن 11 دولة من خارج أوبك أبدت استعدادها لالتزام تحقيق "استقرار " السوق النفطية، بما في ذلك وعد روسيا بالمساهمة من خلال تخفيض إنتاجها، ولقد تكونت لجنة من ممثلي دول أعضاء

في المنظمة وممثل من كل من روسيا وعمان، من خارجها، لمتابعة تنفيذ الاتفاق وتقديم تقارير شهرية بشأنه إلى سكرتارية أوبك .[1]

التبعات المحتلمة لتطبيق اتفاقية أوبك لتخفيض الإنتاج

1- التبعات المقصودة وغير المقصودة : عبور فترة انتقالية ؟

لقد ظهرت نتيجة سلبية أخرى لتطبيق إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق، يمكن أو يكون لها تأثير مهم في ميزان الطاقة العالمي . إن الانخفاض الكبير في العوائد النفطية لدول أوبك أدى إلى انخفاض استثماراتها النفطية مما سيؤثر سلبيا في تطوير الاحتياطات وتوسيع الطاقات الإنتاجية النفطية فيها . وتظهر أهمية توسيع الطاقات الإنتاجية النفطية في دول أوبك في ضرورتها للمساهمة في إشباع الطلب العالمي (الذي سيستمر في الزيادة ولكن يتوقع بنسبة أبطأ من السابق) من خلال تحقيق مستوى من الإنتاج يتخطى التدهور المتوقع للإنتاج من الحقول التقليدية في دول خارج أوبك (وداخلها) . ولن يستطيع النفط المحصور تعويض هذا التدهور، في الأمد المتوسط / الطويل، بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية . وبالنتيجة سيكون لانخفاض الاستثمار في دول أوبك آثار مخلخلة في ميزان الطاقة العالمي . وهنا تبرز مفارقة جديرة بالاهتمام، في اعتقادي، سأشير إليها لاحقا .[2]

يتبين من تقرير الوكالة إن مشهد الطاقة العالمي أو المشهد الذي يؤكده التقرير (كما هي الحال في تقاريرها في أعوام سابقة) هو التطور الحثيث نحو إحلال الوقود المعوض عن الوقود الأحفوري fossil ، بخاصة النفط (والفحم) الذي استمر على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال مدة العامين ونصف العام الأخيرة . ويذكر التقرير " توجهه" الجوهري التالي في هذا المجال : فبينما ساهم النفط في إشباع 22 بالمائة من الزيادة في الاستهلاك العالمي للطاقة خلال ربع القرن الماضي (بين 1990 و 2015) يتوقع / يروج / يخطط التقرير (لاحظ أن " التوقع " و " الترويج " و " التخطيط " هي مسائل من الصعب فصلها عن بعضها في تقليد هذا التقرير المهم

[1] . حسين عبدالله، الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه، النفط والتعاون العربي، المجلد 22، عدد 76، 1996، ص 66.

[2] . حال الامة العربية، المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 387.

والمؤثر) إن يساهم النفط في إشباع 11 بالمائة من الزيادة في الاستهلاك العالمي خلال ربع القرن المقبل (بين 2015 و 2040)، (انظر الجدول 4) . وهذا يعني أن حصة النفط من استهلاك الطاقة العالمي التي بلغت 31 بالمائة في 2014ستكون، بحسب توقع / ترويج تقرير الوكالة، أقل من ذلك بفارق ملموس 2040 . ولقد ذهب تقرير 2016 إلى أبعد من تقرير آفاق الطاقة العالمية 2015 في الترويج أو التوقع لمجال مهم كان يعد الإحلال فيه صعبا بحيث يبين أن آفاق الإحلال في وقود السيارات (من خلال تنامي استخدام السيارات الكهربائية / البطاريات) هي أفضل حتى مقارنة بما ورد في تقرير 2015 .[1]

ولكن، على الرغم من كل ذلك، يشير التقرير إلى استمرار أهمية النفط وقودا للسيارات، خلال فترة انتقالية ستتخطى بحسب إسقاطاته عام 2040، واستمرار أهميته، لأبعد من الفترة الانتقالية، في النقل البري للبضائع trucking والنقل البحري والنقل الجوي والبتروكيماويات، أي خلال الفترة الانتقالية، وكذلك ما بعدها بمجالات استعمال أضيق نسبيا، سيستمر النفط، وبالذات من الشرق الأوسط، في احتلاله مركزا حيويا لاستهلاك الطاقة في العالم .لذلك يبين التقرير أن استمرار مستويات أسعار النفط المنخفضة (خلال 2015- 2016) التي أدت إلى انخفاض الاستثمار في هذه البقعة من العالم، سيهدد توافر عرض النفط منها بكميات كافية في السوق الدولية، خلال العقود الحيوية (الانتقالية) التالية . فلا بد من زيادة أسعار النفط بغية ضمان الحافز والتمويل لدول أوبك والشركات النفطية لزيادة الاستثمار النفطي، بخاصة في الشرق الأوسط . بعبارة أخرى إن زيادة الأسعار ستكون نتيجتها الأساس عبور المرحلة " الانتقالية " حتى يمكن تطوير البدائل المختلفة التي تساعد على استمرار الإحلال محل الوقود الاحفوري بخاصة النفط والفحم (ولكن ليس الغاز)، بالذات في مجالات توليد الطاقة الكهربائية والنقل بالسيارات، وغيرها . وهنا تكمن المفارقة المشار إليها، إذ إن تخفيض الإنتاج، في اتفاقية أوبك، وما يتوقع أن يؤدي إليه في زيادة الأسعار سيساهم في

[1] . صباح نعوش، الوطن العربي و منظمة التجارة العالمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 282 ،بيروت، 2002، ص 131

إنجاز عبور الفترة الانتقالية التي يمكن بعدها الإسراع في تخفيض استهلاك النفط، ومن ضمنه ذلك المنتج في دول أوبك، في المدى الطويل .[1]

ومن الملائم الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي في توليد الطاقات المتجددة، بخاصة الطاقة الشمسية والرياح قد أدى إلى تحسن اقتصادياتها (تخفيض كلفها) وكذلك حال التقدم في تكنولوجيا استخراج النفط والغاز المحصورين . ولكن النقطة الأساس التي ينبغي تأكيدها هي أن تقليل الاعتماد على نفط دول أوبك، وبالذات الشرق الأوسط، سيتحقق في المدى المتوسط / الطويل، ليس فقط الأسباب تتعلق بالتقدم التكنولوجي وبالنتيجة انخفاض الكلفة، من ناحية، وتجنب الآثار المضرة للتغير المناخي، من ناحية أخرى، ولكن لأسباب جيوسياسية أيضا تتمثل بتحقيق درجة أعلى لهدف أمان الإمدادات، وذلك بتحفيز تقليل الاعتماد من خلال مساعدات مالية ومزايا ضريبية تتغلب على الأثر السلبي لارتفاع كلفة البدائل أو بوسائل تشريعية / إدارية .

لا شك في أن الهدف الدافع لدول أوبك لتخفيض الإنتاج لم يكن المساهمة في إنجاز عبور الفترة الانتقالية (ومن ثم المساهمة في تخفيض مستوى الاستهلاك النفط، أو نسبة نموه) حتى لو كانت نتيجته غير مقصودة تساعد في ذلك، ولكن الدافع المباشر الأهم هو محاولة وقف الانحدار في عوائد الدول النفطية في سبيل عكس الاتجاه نحو زيادتها . وهنا نتساءل : هل سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى عوائد أعلى ملموسة ؟ في محاولة للإجابة عن هذا السؤال، نلاحظ أنه في ظل مرونة الطلب سعريه منخفضة (في الأمد القصير وربما المتوسط) فإن الانخفاض النسبي للكمية المطلوبة من النفط سيكون أقل من الارتفاع النسبي للأسعار . وبالنتيجة ستؤدي زيادة الأسعار، عند تحققها، إلى زيادة العوائد . وفعلا، تظهر البيانات المحدودة المتاحة ارتفاع متوسط سعر النفط الخام من 45 دولارا / برميل في تشرين الثاني / نوفمبر 2016 إلى 54 دولارا / برميل في كانون الثاني / يناير 2017 (متوسط أسعار دبي، برنت، WTI، انظر مصادر الجدول 1) . وربما كان ذلك انعكاسا لتوقعات السوق وكذلك لالتزام دول أوبك، بمجموعهم، في إنتاجهم لشهر كانون الثاني / يناير بما ورد في الاتفاقية . بحيث تبين بيانات الإنتاج لشهر كانون الثاني / يناير 2017 أن دول أوبك بمجموعها

[1] . حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق، ص 141

(لا تشمل إندونيسيا) أنتجت أقل من مجموع حصصها أو سقوفها الإنتاجية المحددة في الاتفاقية (انظر الجدول 3) .[1]

ولكن، من المعروف الدول النفطية تحتاج إلى زيادة ملموسة في عوائدها بغية سد عجز ميزانياتها لذلك يتطلب تحققها زيادة أكبر في الأسعار ولمدة طويلة . وهنا سيظهر أثر غير مقصود آخر وهو أن زيادة ملموسة في الأسعار ستساهم في تشجيع زيادة إنتاج بدائل النفط أو بدائل مناطق إنتاجه، زمنها إنتاج نفط المحصور والنفط الثقيل، وزيادة في كفاءة استهلاكه وترشيده، مما يقود إلى تأكل حصة دول أوبك في سوق النفط والطاقة العالمية . ففلي ظل الجهد الرامي إلى تقليل الاستهلاك النفط الأحفوري، ومن ضمنها النفط، فإن من المتوقع أن تكون زيادة السعر أكثر فاعلية في تخفيض استهلاك النفط من انخفاض السعر في زيادة استهلاكه . وبالنتيجة فإن الزيادة في عوائد الدول المصدرة للنفط ستتحقق في الأمد القصير أو ربما حتى المتوسط، ولكن ليس المدى الطويل . وهنا نواجه مرة ثانية المعضلة ذاتها التي قادت إلى التخلي عن تحديد الإنتاج واللجوء إلى إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق في تشرين الثاني / نوفمبر 2014 .[2]

لقد بينت تجربة تطبيق إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق بالطريقة غير المتسقة / المكتملة التي طبقت فيها (كل دول عضو بحسب رغبتها في زيادة الإنتاج من دون لجنة أو هيئة مشرفة أو متابعة، من ناحية، والاعتماد على انخفاض السعر فقط، من ناحية أخرى)، سابقا وحاليا، عبرا ودروسا تكررت، ولكن قلما يؤخذ بها . وهي أن سياسات الإنتاج في دول أوبك ينبغي أن تبتعد عن القرارات السريعة غير المدروسة، من ناحية، والعوامل الجيوسياسية المفرقة، من ناحية أخرى . فلقد تضمن العديد من القرارات، إضافة إلى تغليب المصالح الوطنية المفردة على مجموع مصالح الدول الأعضاء، توجهات وسياسات إقليمية ودولية خلافية أصبحت آثارها السلبية واضحة الآن . لقد كان الأولى اللجوء إلى التخطيط البعيد المدى لقضايا الإنتاج ودور النفط في ميزان الطاقة العالمي وتبني نهج الإدارة المتأنية الذي يوازن بين حاجات دول أوبك للتمويل، من ناحية، وسعر النفط الذي لا يساهم (مع العوامل الأخرى الفاعلة) في إحلال سريع لبدائل النفط وبدائل مناطق إنتاجه، ومن ثم يحافظ، قدر الإمكان، على حصة أوبك في سوق النفط والطاقة العالمية، من ناحية أخرى .[3]

[1] . حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق، ص 141

[2] . ماجد عبدالله المنيف، الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية، النفط والتعاون العربي، مجلد 18، عدد 64 ،الكويت، 1993، ص21

[3] . علي عبد الحسين، ضرائب الكاربون والاثار السيئة على اقتصاديات العالم، مجلة النفط والعالم، وزارة النفط،العراق، تشرين الثاني / 1993، ص21

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم توضيح بعض الآليات الخاصة بالسياسة التسعيرية التي انتهجتها المنظمة منذ نشأتها محاولة منها لتحقيق الاستقرار في سوق النفط وأهم التحديات التي تواجه منظمة الأوبك وحصص الدول المشكلة لها والتي انعكست على مراكز التوجيه والسيطرة على قنوات توزيع البترول من أجل ضمان أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة للنفط في المقابل العمل على ضمان مصالح الدول المستهلكة من خلال تأمين إمدادات نفطية فعالة ، لهذه الدول كذلك ضمان عائدات عادلة على رأس المال بالنسبة للمستثمرين للصناعة النفطية (OPEC).

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية منظمة الأوبك على المستوى الدولي

المبحث الأول: تطور الإمكانات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول : اهمية وتطور النفط في مجلس التعاون الخليجي

لكي نتعرف على أهمية نفط دول مجلس التعاون الخليجي العربي لابد من معرفة أهمية النفط في الاقتصاد العالمي ومستوى نمو استهلاكه في الوقت الحاضر وفي الفترات المستقبلية ،فمستوى الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية والتوقعات المستقبلية تبين تزايد الطلب على هذا المورد حيث تشير التوقعات المستقبلية إلى أن النفط سيظل المصدر الرئيس للطاقة وبنسبة لا تقل عن (40%) من مجموع استهلاك العالم من الطاقة حتى عام 2020 [1]

– تطور أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

أن تحديد أسعار النفط من قبل الدول المنتجة خاصةً يعود إلى منظمة الدول المصدرة للنفط((أوبك))*([2])، وقد سعت إلى ضمان وتحقيق استقرار الأسعار للنفط في السوق العالمية، كما تهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتقرير أفضل السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة، وسعت إلى ضمان دخل عادل للدول الأعضاء لقاء صادرتها النفطية والعمل على تجهيز الدول المستهلكة بالنفط بصورة منظمة وبكفاءة اقتصادية لضمان مردودات عادلة عن رأس المال المستثمر في صناعة النفط [3]. وتتميز الدول المنتجة الأعضاء في أوبك باقتصاديات وحيدة الجانب حيث يؤدي النفط دوراً مهماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل الصادرات النفطية نسبة عالية حيث بلغت قيمتها لعـــــام 2012 (307,119) مليون دولار في السعودية وفي الإمـارات العربيـة بلغـت (93,613) مليـون دولار وفي قطـر (21,014) مليـون دولار وفي الكويت(80,814) مليون دولار وفي عُمان (32,052) مليون دولار وفي البحرين (7,269)

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،(أوبك)، تقرير الأمين العام للمنظمة ،السادس والعشرون ،2000،ص38.

[2] *تشكلت بموجب قرار المؤتمر التأسيسي الأول للمنظمة في أيلول عام 1960 في بغداد، وحضره ممثلون عن الدول المؤسسة لها وهي العراق، إيران، السعودية، فنزويلا، الكويت)) وتم الاجتماع بدعوة من الحكومة العراقية للمدة من 10-14 أيلول عام 1960 للمزيد من التفاصيل ينظر :

– سيروب اسستيبان، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، دار الثورة للصحافة والنشر، منشورات النفط والتنمية،بغداد،1980،ص63.

– د عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، وكالة المطبوعات، الكويت،1995،ص232.

[3] منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ،2012،ص23.

مليون دولار إما قيمتها في إجمالي الدول العربية فقد كانت (590,063) مليون دولار وهذا ما يوضحه الجدول (1)

جدول (1) قيمة صادرات النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي للمـــــدة(2008-2012) مليون دولار

السنة / الدولة	2008	2009	2010	2011	2012
السعودية	247,197	144,249	184,421	289,518	307,119
الإمارات	80,635	44,785	57,900	85,900	93,613
الكويت	57,808	30,895	39,764	67,688	80,814
قطر	27,428	16,172	20,553	27,328	21,014
عُمان	23,296	17,275	21,545	34,534	32,052
البحرين	5,895	3,275	4,664	6,305	7,269
إجمالي الدول العربية	533,198	313,364	396,402	550,312	590,063

المصدر/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ص386.

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي على عائدات النفط في تنفيذ خططها وبرامجها التنموية، لذا نجد حكوماتها تبذل جهودا في سبيل تنويع وتطوير قاعدة بلدانها الاقتصادية عن طريق التصنيع([1]) ،ونلاحظ فيما يتعلق بالسعودية التي بلغت استثماراتها (16,400) مليون دولار لعام 2011 ترمي من خلالها إلى تنويع قاعدة الاقتصاد الإنتاجية وتطوير هيكلها الاقتصادي وتنمية مواردها البشرية، إما الكويت فقد بلغت استثماراتها لعام 2011 مامقدارة (398.6) مليون دولار خصص جزء منها لخلق بنية أساسية اجتماعية واقتصادية للتنمية الصناعية([2])، وهناك عدم يقين كبير في سوق النفط بسبب العقوبات الأمريكية التي عززت مؤخرا والتي تستهدف المؤسسات المالية التي

[1] د محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي- دروس السبعينات وآفاق المستقبل، عالم المعرفة، الكويت، 1999،ص151.

[2] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية – 2010-2013- الكويت أيلول،2013،ص80.

تتعامل مع إيران، والحظر الأمريكي المتوقع على واردات النفط الإيرانية التي تصل إلى (550,000) برميل يوميا والتي يبدأ تنفيذها في عام 2012 .ولم يساعد الوضع توقف الإمدادات غير المتوقع في جنوب السودان والتوقفات الحالية في الإنتاج في كندا وبحر الشمال، التي تفاقمت بخسارة الصادرات السورية والمشكلات في اليمن .ومع قوة الطلب على النفط في الأسواق الصاعدة فقد ارتفعت أسعار خام برنت من (120-125)دولار للبرميل وهناك حديث عن الإفراج مرة أخرى للمخزونات الإستراتيجية الخام، كما حدث في عام 2011 لاحتواء الزيادات في الأسعار، إن معظم محللي سوق النفط يتوقعون الآن أن يتفوق نمو الإمدادات على نمو الطلب لعام 2012، فضلاً عن أن التفاؤل حول المكاسب القوية المتوقعة في الإنتاج من الدول غير الأعضاء في الأوبك قد بدأ يتلاشى . غير أنه على الرغم من الموازنات المادية الصحية، فإن الشواغل حول انخفاض مستويات المخزون، ومحدودية الطاقة الزائدة، والمخاطر الجيو سياسية يحتمل أن تبقى على ارتفاع أسعار النفط .وقد وصل خام برنت إلى 118 دولارا للبرميل في المتوسط في عام2012 ، أي بزيادة تبلغ حوالي 6% عن عام 2011 بينما خام غرب تكساس المتوسط سيواصل الاتجار بخصم كبير نظرا لزيادة العرض ومشاكل التوزيع في كاشنغ، أوكلاهوما، وهي نقطة التسعير ([1]).بينما يعزز عدم اليقين في الإمدادات وارتفاع أسعار النفط الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تمثل أيضا مخاطر للاقتصاد العالمي. ونظرا لانخفاض مخزون الخام نسبيا ومستويات الطاقة الزائدة، فإن أي وقف كبير للإمدادات يمكن أن يقود إلى ارتفاع حاد في الأسعار .وسيكون ذلك قاسيا بشكل خاص إذا انطوى على نوع ما من الصراع مع إيران وحدوث إختلالات في تدفق النفط من الخليج .ومع أن الاقتصاد العالمي ما زال هشا، فإن أي ارتفاع في الأسعار إلى150 دولار للبرميل وأكثر، يمكن أن يعرقل النمو ويخفض الطلب على النفط .ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تواجه عندئذ موقفا ينخفض فيه الأسعار والطلب، فضلا عن بيئة خارجية أضعف، وكلها يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي([2]).

[1] وكالة الطاقة الدولية، PFC سامبا ، مارس 2012 ،ص5.

[2] المصدر نفسه ،ص8.

المطلب الثاني : إنتاج واحتياط النفط في مجلس دول التعاون الخليجي

تطور الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

تتمتع منطقة الخليج العربي بارتفاع أنتاج النفط الخام ، حيث تتوقع إدارة معلومات الطاقة الدولية إن يرتفع أنتاج النفط الخام من (23) مليون برميل يومياً في عام 2002 ليصل إلى (44.5) مليون برميل يومياً في عام 2020 لترتفع بذلك حصة منطقة الخليج إلى (36%) من إجمالي الناتج العالمي([1])، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية في العالم وهذا يمكن السعودية أن تؤدي دوراً مهماً في سوق النفط العالمية والجدول (2) يوضح إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام.حيث ارتفع الإنتاج في دول المجلس من (14.31) إلف ب/ي عام2008 ليصل إلى (14.57) إلف ب/ي عام 2010 ثم واصل ارتفاعه ووصل إلى (16.60) إلف ب/ي عام 2012، وكانت السعودية تحتل المرتبة الأولى بواقع (9,76) إلف ب/ي تليها الإمارات (2,65) ألف ب/ي ثم الكويت (2,97) ألف ب/ي لعام 2012.

جدول (2) تطور الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للمدة(2009-2012) (ألف ب/ي)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
المملكة العربية السعودية	8,53	8,18	8,16	9,32	9,76
الإمارات العربية المتحدة	2,57	2,24	2,32	2,51	2,65
الكويت	2,67	2.26	2,31	2,65	2,97
قطر	0,843	0,733	0,733	0,810	0,735
عمان	0,672	0,712	0,755	0,790	0,813
البحرين	0,182	0,182	0.181	0.190	0.190
إجمالي مجلس التعاون الخليجي	14.31	14.31	14.57	16.01	16.60
إجمالي العالم	84,050	71,066	71,810	72,274	75,198
التغيير %	10.3-	10.3-	1.8	9.9	3.7

المصدر/ 1- وكالة الطاقة الدولية، PFC سامبا ، مارس 2012 ،ص3.

[1] حسان خضير، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد57، 2010،ص12.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2012، ص378.

منتجي دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الأخص المملكة العربية السعودية، قد رفعت إنتاجها لتلبية الطلب ويحتاط المشترون لإيجاد إمدادات بديلة .وقد قلل ذلك بدوره الطاقة الزائدة العالمية، وآثار الضغط المستمر على رفع الأسعار .ويصل الإنتاج السعودي إلى ما بين9.8 إلى 10 مليون برميل يوميا، وهو يعني طاقة زائدة تبلغ حوالي مليوني برميل يوميا من إجمالي الطاقة الزائدة الفعلية للأوبك التي تقل عن (3 مليون برميل يوميا) طبقا لوكالة الطاقة الدولية وهو أقل مستوى منذ عام2008 ، ومن الصعب بصورة متزايدة التنبؤ بكيفية تطور أسواق النفط، ولكن غياب أي هبوط حاد في الاقتصاد العالمي مما يخفض الطلب على النفط، ومن المحتمل أن يبقي مصدرو النفط من دول مجلس التعاون الخليجي سيحتفظون بمستويات إنتاج عالية وستكون أكبر زيادة في المملكة العربية السعودية (% 9.83) مع ارتفاع إنتاج الخام العام في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي (3.7%) لعام 2012.

- تطور الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

يعد الاحتياطي النفطي من الموضوعات الجوهرية لتحديد أمكانية استغلال الآبار النفطية على وفق الشروط الاقتصادية السائدة. ويتم تقدير الاحتياطي من النفط تبعاً لاعتبارات عديدة، منها على أساس الملكية، ومنها على أساس الطاقة الدافعة، ومنها على أساس درجة التأكد من وجودة واستخراجه وتكاليف الاستخراج ([1])، وتقسم درجة التأكد إلى ثلاثة أنواع هي([2]) :-

1- الاحتياطي المؤكد.

2- الاحتياطي المرجح.

3- الاحتياطي المحتمل.

[1] د احمد حسين علي إلهيتي،اقتصاديات النفط، الموصل، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر،2000،ص ص347-348.

[2] محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، بدون تاريخ،ص12.

وهناك تقسيمات أخرى اقل أهمية، إما تقديرات الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية فتقوم على أساس تقدير الاحتياطي المؤكد([1]).

ومن ملاحظة الجدول (3) نجد أن الاحتياطي النفطي قد تطور بمسار تصاعدي، وبخاصةً في العقدين الأخيرين، ولا ينحصر سبب الزيادة هذه في اكتشاف مكامن جديدة في مناطق العالم فحسب، بل بسبب تحول كميات كبيرة من الاحتياطات المحتملة إلى احتياطات مرجحة، أو تحولها من مرجحة إلى مؤكدة بفضل التطور العلمي الكبير للصناعة النفطية واستخدام الوسائل المتجددة في عمليات التنقيب والحفر والاستخلاص والاستخراج([2])، وقد ارتفع الاحتياطي المؤكد في دول مجلس التعاون الخليجي من (479,73) مليار برميل عام 2003 ليصل إلى (494,39) مليار برميل عام 2008، ثم إلى (495.63)مليار برميل عام 2012ـ بلغت نسبتـه(56.8ـ%)، "حيث تمتلك السعودية اكبر احتياطي عالمي من النفط المؤكد في العالم، إذ بلغ احتياطها (264.21) مليار برميل وبنسبة (30%) من إجمالي احتياطي دول منظمة الأوبك (22.76%) إلى إجمالي الاحتياطي العالمي في عام 2006" ([3]) وقد كانت مساهمة دول الأوبك فيه حوالي 77%، إذ ساهمت دول الشرق الأوسط لوحدها بنسبة 65,4% منه، فيما ساهمت أمريكا الشمالية بنسبة 3.2 %، وأوربا الغربية بنسبة 2,3% كمتوسط، كما إن الضخامة في الاحتياطي النفطي نابعة من كونها تمتلك مكامن نفطية كبيرة الحجم أهلتها لتحتل هذه المكانة وبالتالي جعلتها مؤثرة في السوق العالمية بحيث يعزز من وحدة وقوة مساومة الدول المنتجة ومكانتها وجعلتها تتمتع بموقع أنتاجي متميز في أنتاج مصدر رئيسي من مصادر الطاقة ([4])، لذا فأن مواقفها ضمن مجموعة الدول الأعضاء في أوبك قائمة على كبح جماح ارتفاع أسعار النفط، بل تحاول على جعل الزيادات في الأسعار طفيفة متجنبة

[1] د احمد حسين علي إلهيتي، مصدر سابق،ص43.

[2] د خالد حسين علي المرزوك، تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،جامعة بابل،العدد(1)،2012،ص62.

[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون،2006،ص32.

[4] د احمد حسين علي الهيتي ود بختيار صابر محمد، اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011،ص6-9.

الطفرات السعرية، كما لعبت مجلس التعاون الخليجي دوراً رئيسياً في تعديل الأسعار بالنسب التي تحافظ على القوة الشرائية لسعر البرميل المصدر نتيجة التضخم المستورد وتقلبات أسعار صرف الدولار([1])

جدول (3) تطور الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للمدة(2000–2012) (مليار برميل)

السنة	2003	2008	2009	2010	2011	2012
المملكة العربية السعودية	262.7	264.06	264.59	264.59	265.40	265.41
الإمارات العربية المتحدة	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	97,80
الكويت	96,5	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50
قطر	16,8	25.41	26.70	25.50	25.30	25.30
عمان	5,8	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50
البحرين	0,13	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12
إجمالي مجلس التعاون الخليجي	479,73	494,39	496,21	495,01	495.62	495.63
إجمالي دول العالم	1105,2	1170.9	1188.1	1236.7	1244.7	1668,9
النسبة	%53,8	58.3	57.8	57.7	57.3	56.8

المصدر/الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد متفرقة ،2003-2012، صفحات مختلفة .

يبين الجدول أعلاه سيطرة دول مجلس التعاون الخليجي العربي على الحصة الأكبر من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم إذ تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي العربي (53,8%) من مجموع احتياطي العالم لعام 2003، وتتركز هذه الاحتياطات في أربع دول خليجية رئيسة هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر فضلاً عما تمتاز به هذه الدول من انخفاض كلفة الاستخراج التي لا تتجاوز (2) دولار وذلك لقرب منابع النفط من سطح الأرض وتوفر

[1] صبري عبد الرزاق، انخفاض أسعار النفط أسبابة وإثارة، بحث غير منشور، بغداد،1983،ص4.

البنية التحتية المناسبة مثل الموانئ النفطية، فضلاً عن التقديرات المتفائلة لامتداد العمر الزمني لتدفق النفط الخليجي لأكثر من مائة عام تقريباً، ويقابل هذه المزايا تراجع القدرة الإنتاجية واستنفاذ الاحتياطي في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط الخام، وبذلك سيزداد الاعتماد الحالي والمستقبلي على النفط الخليجي([1])

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

ويمكن حصرها في عوامل داخلية وعوامل خارجية

المطلب الأول : العوامل الداخلية

تطلق أسعار النفط على سعر خام غرب تكساس الوسيط (الخام الخفيف المتداول في بورصة نيويورك التجارية (أو مزيج برنت) المتداول في بورصة انتركونتيننتال(، وتستخدم دبي كعلامة استرشادية لمنطقة أسيا–الباسيفيك لزيت الشرق الأوسط. ويختلف سعر برميل النفط من مكان لآخر اعتمادا على عدة عوامل مثل: الكثافة النوعية(API) ، ونسبة الكبريت، ومكان استخراجه([2]) .ويتركز استهلاك النفط في قطاعات النقل، والصناعة، والتدفئة. وقد تشكلت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) للحفاظ على سعر النفط عند مستوى يحقق الفائدة لجميع أعضائها. ولا يوجد نسق محدد يمكن التنبؤ به لأسعار النفط نظرا لوجود عدة عوامل متداخلة تؤثر على أسعار النفط وبعضها يصعب التنبؤ بها ([3]). الجدول (4) يبين تطور أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة(2000-2013) حيث نلاحظ أن السعر الحقيقي للنفط الخام لعام 2000 كان (27,6) دولار/برميل ثم وصل إلى (33,6) لعام 2005 وارتفع إلى (81,0) في عام 2009 ثم واصل ارتفاعه ليصل في عام 2013 إلى (89.9) دولار/ برميل.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي ،2011،ص45.

[2] إبراهيم بلقة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد12، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر ،2013، ص12.

[3] د زياد أبو الرب ،العوامل المؤثرة على أسعار النفط، معلومات متاحة على الموقع
http://www.aleqt.com/2007/11/19/article_117470.html

جدول (4) تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة(2000–2013) دولار /برميل

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي	السعر الحقيقي
2000	27.6	100.0	27.6
2001	23.1	101.8	22.7
2002	24.3	101.4	23.5
2003	28.2	103.4	23.5
2004	36.0	105.1	26.8
2005	50,6	107.3	33,6
2006	61,0	109,5	46,2
2007	69,01	111,8	54,6
2008	94,4	114,3	60.5
2009	61,0	116,5	81,0
2010	77,4	117,4	52,0
2011	107,5	118.6	65,3
2012	109,5	120,3	89,4
2013	119,2	121,9	89,9

المصدر/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ص376.

وهناك جملة من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي العربي والتي سنتطرق إليها كما يلي :–

– العرض والطلب/ تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط، وهناك عدة عوامل ذات مدى بعيد أو طارئ تؤثر وتتأثر بقوى العرض والطلب وبالتالي تتحكم في سعر النفط. وبتزايد أهمية النفط وتناقص كمياته المعروضة، تتزايد الصراعات والحروب الدولية وأخرى أهلية وداخلية تلهب الوضع السياسي قرب منابع النفط والتي بدورها تؤثر في الإمدادات وتضغط على المعروض وبالتالي الأسعار. وهنالك عوامل جيوسياسية،

واقتصادية ومالية وأمنية وجيولوجية ومناخيه تؤثر في العرض والطلب على البترول وبالتالي الأسعار. فإذا اختل التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما انخفض أو ارتفع سعر البترول. فنقص المعروض في ظل تزايد الطلب بسبب وجود تلك العوامل العدة أو بعضها وتفاعلها يرفع الطلب على البترول وبالتالي يرفع سعره. ومع حالة التوتر النسبي للعلاقات بين العرض والطلب بسبب عوامل تتعلق بالمدى المتوسط والبعيد وفي ظل حجم المعروض من النفط في الآونة الأخيرة الذي يقل عن حجم الطلب، أدى إلى ارتفاع في أسعار النفط الدولية باستمرار منذ عام 2002م إلى الوقت الحاضر([1]).وبحسب إحصاءات من الهيئات العالمية والدوائر المعنية، فإن حجم عرض النفط الخام في العالم بلغ في مجمله 85.5 مليون برميل يوميا (بما في ذلك زيادة إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بمقدار نصف مليون برميل يوميا ابتداء من أول تشرين الثاني (نوفمبر)2007م، أما حجم الطلب فقد يصل تقريباً عند نهاية العام الحالي إلى 88 مليون برميل يوميا مما يوضح صعوبة الموازنة بين العرض والطلب وبالتالي الضغط على الأسعار لمستويات أعلى. ويعد هذا العامل من العوامل الأساسية التي تؤثر في زيادة حجم الطلب على النفط، لأنه تراكمي وينتمي تأثيره إلى المدى البعيد. وزيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة التوسع الاقتصاد العالمي أحد العوامل الأساس الذي تؤثر في ازدياد الطلب على النفط وبآثار تنتمي إلى المدى البعيد. لقد أدت الزيادة في عدد السكان في العالم وتحسن مستوى معيشة معظمهم إلى الزيادة في الاستهلاك بشكل عام والنفط بشكل خاص، ومن غير المعقول أن يتوقع بانخفاض عدد السكان أو تدني مستوى المعيشة، وهو عكس العوامل الظرفية أو ذات المدى القصير التي تؤثر في العرض والطلب على النفط كالنزاعات أو الأعاصير التي ينتهي تأثيرها بتلاشيها. وحسب إحصاءات من الدوائر المعنية فإن فالزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط من مستهلكين جدد كالصين والهند ودول آسيا رفعت الطلب العالمي على النفط إلى 88 مليون برميل يومياً، وسينمو بوتيرة أسرع خلال الاعوام القادمة وبزيادة مقدارها 2.2 مليون برميل يوميا في المتوسط خلال 2013، أي بزيادة 1.53 مليون برميل يوميا هذا العام.

[1] د. فهد محمد بن جمعة، العوامل المؤثرة على أسعار النفط، ، جريدة الرياض، العدد 9834، 2005، ص4.

وسيرتفع إلى أكثر من 100 مليون برميل في غضون سبع سنوات من الآن، بمتوسط نسبة سنوية لا تقل عن 3.3 في المائة. وفي السنوات القليلة الماضية شهد العالم حدوث ما أشارت إليه بعض المنظمات الدولية بأنه أكبر زيادة في الطلب على النفط منذ 16 عاما، وذلك بسبب توسع الاقتصاد العالمي مما تسبب في زيادة الاستهلاك للنفط([1]).

– **الطلب العالمي**/ يعتمد الطلب على النفط اعتمادا كبيرا على نمو الاقتصاد العالمي وزيادة عدد السكان، حيث يزيد الاستهلاك النفطي العالمي بمعدل 1.76% سنويا، وقد اثر ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية في منتصف عام 2008 (147.27 دولار) سلبيا على الاقتصاد العالمي وأدى إلى خفض الطلب العالمي على النفط، ومن جهة أخرى فان انخفاض أسعار النفط انخفاضا حادا (اقل من 40 دولار) يوقف عجلة الاستثمارات في المشاريع النفطية وبالتالي يؤثر سلبا على نمو الإمدادات النفطية في المستقبل. لذلك لا بد من وجود أسعار نفط عادلة تعود بالفائدة على المستهلكين والمنتجين على حد سواء. ويقدر حجم الاستثمارات المطلوبة على المستوى العالمي في مجالات البحث والتنقيب عن النفط وتطوير الحقول المنتجة لزيادة حجم الإنتاج من النفط الخام لمقابلة الطلب العالمي المتزايد حتى عام 2020 بنحو 950 مليار دولار .وتحتاج منطقة الخليج العربي إلى حوالي 25 في المائة من إجمالي هذه الاستثمارات للوصول بمستوى الإنتاج إلى نحو 44 مليون ب/ ي في عام 2020([2]) . وتشير البيانات الواردة في الجدول (4) إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط من (70) مليون برميل يومياً عام 1995 إلى (76,2) مليون برميل يومياً عام 2000 ثم وصل عام 2010 إلى (94.2) مليون برميل يومياً، حيث تستهلك الدول الصناعية الحصة الأكبر وبواقع (43,5) مليون برميل يومياً عام 2000 ثم ارتفع ليصل إلى (48.1) مليون برميل يومياً عام 2010 أي بنسبة (57%) من مجموع استهلاك العالم لعام 2010 في حين تستهلك الدول النامية(28,7) مليون برميل يومياً وارتفع في عام 2010 ليصل إلى (38,9) مليون برميل يومياً أي

[1] البحث في العوامل المؤثرة على اسعار النفط الخام، معلومات متاحة على الموقع
http://www.aleqt.com/2008/06/15/article_143505.html

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام 2012،ص376.

ما نسبته (38%) من مجموع استهلاك العالم للعام نفسه،وذلك بسبب النمو الاقتصادي الذي تشهده تلك الدول ونمو السكان المرتفع فضلاً عن نقص مصادر الطاقة فيها، حيث تشير التقديرات إلى إن الصين سوف تتصدر قائمة الدول المستوردة للنفط الخام وخاصةً من منطقة دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وهذا يعد مؤشراً على اعتمادها المستقبلي على النفط الخليجي مما يدل على التوسع الكبير الذي سوف تشهده أسواق النفط الخليجي خلال العقد القادم لا سيما في ظل النمو الاقتصادي المتوقع لهذه المنطقة، أما التوقعات المستقبلية فتشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمعدل (2,1) سنوياً في المتوسط خلال السنوات 2000-2020، وبذلك سيرتفع الطلب إلى (94,2) مليون برميل يومياً عام 2020 ثم إلى (111) مليون برميل يومياً بحلول عام 2020([1]).

جدول(4) الطلب العالمي على النفط للمدة(2000-2010) والمتوقع لعام2020 (مليون ب/ي)

السنوات	2000	2003	2010	المتوقع 2020
مجموع العالم	77.2	78.4	94.2	111
الدول الصناعية	43,5	61.6	48,1	50,7
الدول النامية	28.7	32.4	38,9	51.8
الدول المتحولة	4.9	6.0	7,2	8.5

المصدر/ 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة،2010،، 2003 ،2000،صفحات مختلفة.

-سياسة النفط الأمريكية/ إن سيطرة الولايات المتحدة على سياسة النفط الدولية وبخاصة في الخليج العربي الذي يحتوي على أكثر من (60%) من حجم الاحتياطي العالمي الذي يقدر عمر الاحتياطي بأكثر من مائة سنة مقابل احتياطها البالغ ما يقارب (1,8%) من حجم الاحتياطي العالمي وبعمر يقدر بأقل من عشرين سنة وبالتالي تشكل مصدر قوة كبيرة في مواجهة المنافسة الاقتصادية التي بدأت تزداد في الدول الصناعية وتسهيل سيطرتها على الدول الرأسمالية الأخرى في النظام الدولي

[1] يحيى حمو حسن واحمد صدام ،نفط الخليج في ظل تطورات سوق النفط العالمية، مجلة الاقتصادي الخليجي ،جامعة البصرة،العدد13، 2007، ص127.

الجديد وفرض هيمنتها على العالم . تؤثر سياسة الولايات المتحدة في سوق النفط بصفتها اكبر مستهلك للنفط في العالم بواقع (20,7) مليون برميل يومياً بنسبة ما يزيد على (25%) من النفط العالمي، أن الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في الدول الخليجية وعلى سياسة النفط العالمية لا ينفصل عن توجيهات تنظيم اقتصاد القرن الحادي والعشرين الهادفة إلى إدارة الاقتصاد العالمي شديد المركزية ([1])

– **محدودية القدرة الإنتاجية**/ لقد أدى الانخفاض المستمر لأسعار النفط خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى العزوف عن الاستثمار في صناعة النفط وتقلصت الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة إنتاج النفط، ونقصت الاستثمارات الموجهة في تطوير القطاع النفطي والحفاظ على حقول النفط، ولكي تزيد من عوائدها النفطية، اضطرت معظم الدول المنتجة إلى الإنتاج بأعلى من قدرة المكمن مع عدم مراعاة للآبار والمكامن كما توقف البحث عن مصادر نفطية جديدة في بعض الأماكن بسبب تكلفة البحث. وعند ارتفاع الطلب في ظل النمو الاقتصادي العالمي وخاصة منذ منتصف 2003م، تبين عجز القدرة الإنتاجية الاحتياطية Spare productive capacityعن تلبية الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط. وتشير التقديرات إلى أن "أوبك" لن تستطيع تلبية الزيادة في الطلب ول ألغت الالتزام بقيود الإنتاج استجابة لزيادة أسعار النفط التي تسجل أرقاما قياسية يوماً بعد يوم. وتذكر شركة بترولوجستيكس التي ترصد حركة ناقلات النفط أن مستوى إنتاج "أوبك" الحالي مماثل لما كان عليه في عام 2006م حين بدأت أوبك سلسلة من تخفيضات الإنتاج بلغت إجمالا 1.7 مليون برميل يوميا. وكان حجم إنتاج "أوبك" قبل التخفيضات 27.5 مليون برميل يومي[(2)]

[1] د يوسف علي عبد الاسدي ويحي حمود حسن ،دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية ،مجلة العلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ،العدد24،المجلد السادس،أيار 2009،ص17-21.

[2] اهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، الاقتصادية، العدد 5152، 2007، على الموقع labanamay@gmail.com

المطلب الثاني : العوامل الخارجية

سعر الصرف/ نظرا للارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر النفط حيث إن معظم التبادلات التجارية النفطية تتم بعملة الدولار. لذلك فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة. فعندما تنخفض قيمة الدولار، ترتفع أسعار النفط بالدولار حتى تظل متوافقة مع سعره باليورو على سبيل المثال([1]) . وإن التقييم المرتفع لسعر صرف العملة الوطنية الذي يؤدي من بين جملة عوامل، إلى ضعف القدرة التنافسية الدولية للقطاع الإنتاجي في بيئة اجتماعية وسياسية اعتادت على نمط السلوك ألريعي حيث يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الذي له آثار سلبية على البلدان المنتجة إذ يكرس خصائص المرض الهولندي.كما إن الانخفاض العنيف والمفاجئ في أسعار النفط يمثل صدمة للاقتصاد النفطي تضطره إلى خفض الإنفاق الحكومي بكيفية تربك أوضاع الاقتصاد الكلي أو ينزلق إلى نفق المديونية. وبتعبير آخر أن الحساسية العالية للاقتصاد تؤدي إلى تغيرات سعر النفط وتعطيل دور اغلب العوامل الاقتصادية الأخرى([2]) إن الطلب على النفط الخام، وعلى الطاقة بشكل عام، يرتبط بقوة مع دورة اقتصاد العالم. وأيضا تؤثر حول النشاط الاقتصادي في أسعار النفط فعندما أعلنت البنوك المركزية في أيلول من عام 2007 إنها عازمة على ضخ سيولة في الاقتصاد العالمي، للتخفيف من الضغوط المحتملة للهبوط الاقتصادي، ارتفع فوراً سعر النفط الخام بأربع دولارات للبرميل لان الإعلان جاء تأييداً لافتراض إن الطلب على الطاقة سوف يزداد.وأيضاً عندما يتراجع النمو ويتقلص النشاط الاقتصادي وينخفض الطلب على الطاقة وتنخفض الأسعار مثلما أدى انخفاض الإنتاج الزراعي في الصين خلال تموز وآب 2008 إلى تراجع سعر النفط ([3]).

– **تناقص الاحتياطيات النفطية**/ المخزون من النفط أو ما يشار إليه بالاحتياطيات، تكون عبر آلاف السنين في مكامن أو فقاعات كبيرة في باطن الأرض وهو غير قابل للزيادة ويستنفذ أو ينضب

[1] د زياد ابو الرب ،العوامل المؤثرة على أسعار النفط، معلومات متاحة على الموقع
http://www.aleqt.com/2007/11/19/article_117470.html

[2] د احمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،العدد(1)،المجلد(1)،2010،ص9.

[3] د احمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،العدد(1)،المجلد(1)،2010،ص11.

حال استخلاصه من مكمنه. ولذا فهو يتأثر بالعوامل الفنية ووسائل الإنتاج التي استخدمت في استخراجه. وعليه فإن نضوب هذا المورد الطبيعي هو استنفاد الاحتياطي بعد استخراج النفط الموجود في المكمن كما هو الحال في البحرين ودبي مثلاً التي كانت من منتجي ومصدري النفط في الماضي. ويبلغ إجمالي الاحتياطيات الأرضية المؤكدة في الولايات المتحدة 21.371 مليار برميل، أي أقل بمليار و86 مليون برميل مما كانت عليه قبل عشر سنوات. كما أن بريطانيا بدأت تعد البراميل الأخيرة من حقولها وشارفت احتياطياتها في بحر الشمال على الانتهاء، وكان إنتاجها من النفط في شهر آب (أغسطس) من عام 1999م كان 3.1 مليون برميل يوميا، لكنه انخفض العام الماضي إلى 1.7 مليون برميل. ويذكر تقرير صدر عن مركز "ملفات الطاقة" البريطاني أن معدل تراجع الإنتاج خلال السنوات الماضية بدأ عند 6 في المائة ثم تسارعت وتيرته لتصل الآن إلى 17 في المائة، مؤكداً أنه كلما وصل المخزون إلى مراحله الأخيرة ازداد معدل التراجع، أي كلما تسارع الانخفاض. وستبدأ بريطانيا استيراد النفط بعد عام أو عامين، وأن يصل حجم هذا الاستيراد إلى ثُلاثة ملايين برميل يوميا في عام 2015م. وأضاف. كما أكدت وكالة "عمليات الأوفشور" البريطانية أنه من شبه المستحيل أن تتم اكتشافات جديدة لحقول أوفشور كبيرة أو ذات أهمية إنتاجية. وفي إحصائيات صادرة عن "إدارة معلومات الطاقة" يتبين أن الاكتشافات الإجمالية الجديدة والقديمة خلال العام الماضي، فهي لا تزال أقل بنسبة 29 في الماة من متوسط الاكتشافات النفطية خلال الأعوام العشرة الماضية. في ظل ارتفاع الطلب على النفط تسبب نقص الاستثمارات في تطوير القطاع النفطي وسرعة الإنتاج إلى أعلى من قدرة المكمن الاستيعابية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى محدودية القدرة على الإنتاج من قبل الدول المنتجة عندما ازداد الطلب. وفي ظل محدودية الاستكشافات البترولية في الوقت الحالي، فإن نظرية الندرة لهذا الاحتياطي تزداد كلما زاد معدل استخراج النفط، بينما تزداد تكلفة الاستخراج كلما امتد الاستخراج إلى مخزونات أو احتياطيات ذات جودة أو نقاء أقل. كما أن بعض المتمسكين بفرضية "الذروة النفطية" يحذرون من أن الإنتاج العالمي للنفط قد بلغ ذروته عام 2006م وأنه

سيتراجع إلى النصف بحلول العام 2030، ويشيرون إلى أن ذلك سيولد نقصا في الإنتاج سيكون من الصعب سده بالرغم من اللجوء المتزايد إلى الوقود العضوي والطاقة النووية ومصادر الطاقة البديلة([1]).

– **الطفرة الاقتصادية والصناعية العالمية**/ وفي ظل المعطيات المتوافرة، من نمو اقتصادي مستمر، ووصول الطاقة الإنتاجية إلى الحالة القصوى، والتوقعات بزيادة الطلب في العام المقبل مع محدودية العرض، حيث توضح الإحصائيات الفجوة المتنامية بين العرض والطلب بالرغم من أن حجم الإنتاج النفطي العالمي في تزايد، إلا أنه لن يلحق بحجم الطلب الناتج عن عوامل تنتمي للمدى البعيد ويأتي في مقدمتها النمو في اقتصاديات الدول التي تشكل اقتصادياتها نسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي وخصوصاً معدلات النمو المحققة في الدول المستهلكة الرئيسية كالصين والولايات المتحدة، والإحصائيات تشير إلى أن المعادلة السوقية للأسعار لن ترجع إلى السابق حيث أن ازدياد الطلب يصطدم بمحدودية الإنتاج. أن زيادة الطلب من دول مثل الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل ودول آسيا يعد المحرك الرئيسي للارتفاعات الراهنة في الطلب على النفط. فالولايات المتحدة تستهلك قرابة ربع الاستهلاك العالمي للنفط، بينما يتناقص إنتاجها ووصل إلى ما دون 9 في المائة من الإنتاج العالمي للنفط، واحتياطياتها في الوقت الحالي لا تتعدى 2 في المائة من الاحتياطيات العالمية للنفط. ويعتمد أكثر من 96 في المائة من نظام النقل الأمريكي على النفط، والحاجة إلى نفط يمكن تكريره واستخراج البنزين منه من أجل تلبية الاستهلاك المتنامي في الولايات المتحدة في تصاعد حيث يشكل الطلب على البنزين نحو نصف متوسط الاستهلاك الأمريكي اليومي البالغ 21 مليون برميل من النفط. ويبقى الطلب على النفط في حالة تصاعد مستمر من الصين وتبوأت الآن ثاني أكبر مستورد للنفط بعد أمريكا. فالصين تشهد انتعاشا اقتصادياً سريعاً ومستمر ترتب عليه استهلاكا غير مشهود في النفط، وأصبحت من أكبر مستوردي للنفط بعدما كان لها اكتفاء ذاتي منه قبل عشر سنوات. وفي خلال السنوات العشر الماضية تضاعفت حاجة الصين إلى البترول بأكثر من 100 في

[1] أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، الاقتصادية، العدد 5152،مصدر سابق،ص2.

المائة ويزداد استهلاكها للنفط بمعدل يزيد على 7 في المائة في السنة. وحسب التقارير العالمية أن العملاق الآسيوي، الصين، سيعتمد على النفط بنسبة 50 في المائة لتوفير مصادر الطاقة وأن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد عام 2010م. كما أن الطفرة الاقتصادية والصناعية في الهند والبرازيل ودول آسيا في حالة تصاعد مستمر وبمعدلات النمو المحققة سنه بعد أخرى أسهم في زيادة الطلب على البترول وفي الواقع الفعلي فإن معدلات الطلب على النفط قد سجلت هذه السنة زيادة على السنة الماضية بلغت أكثر من مليونا و500 ألف برميل يوميا. وتتوقع الوكالة الدولية للنفط في تقاريرها الشهرية لأسواق النفط أن الطلب سيرتفع بمعدل مليونين و200 ألف برميل يوميا خلال السنة المقبلة هذا بافتراض أن النمو الاقتصادي في الصين والهند يسير بصورة طبيعية ولكن إذا نمت تلك الاقتصاديات بمعدلات أسرع، وهو المتوقع، فسيرتفع الطلب بدرجة أكبر من المتوقع في الطلب([1]).

-المضاربات/ قد تجعل العرض أكثر أو اقل من الطلب مما يؤدي إلى خلق فوضى في سوق النفط، كذلك أسعار النفط تتأثر بالمضاربة وتكون مسئولة عن الزيادات السريعة في أسعار النفط، وهناك دراسة تؤكد أن المضاربة لم تسبب تغيير أسعار النفط جوهرياً، بل كانت نتاجاً لعوامل العرض والطلب.

-الأزمات الاقتصادية العالمية/ حدوث مثل هذه الأزمات مثل الأزمة المالية الأخيرة والأزمة المالية الآسيوية (1999) تضعف قوة الاستثمار العالمي مما يؤدي إلى خفض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره

-الحروب وخاصة في المناطق الغنية بالنفط/ مثل الحروب في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بنحو 80% من مخزون العالم للنفط، ويوجد تقريبا 62.5 % منه في الخمس دول التالية: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران. بينما تمتلك أمريكا 3% فقط من الاحتياطي العالمي.

[1] أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، الاقتصادية، العدد 5152، مصدر سابق، ص4.

-الكوارث الطبيعية/ مثل الأعاصير والزلازل خاصة تلك التي تضرب مناطق منتجة للنفط مما يؤدي إلى نقص معدل الإنتاج وزيادة الأسعار

-القرارات والتصريحات السياسية الدولية/ مثل التهديد بالحرب أو فرض عقوبات اقتصادية على دول منتجة للنفط، مثل العقوبات التي فرضتها أمريكا سابقا على العراق وحاليا على إيران

-مصادر الطاقة البديلة/ لن يكون لها أي تأثير على المدى القريب حيث أن النفط يلبي أكثر من ثلث طلب الطاقة العالمي، وإن أغلب التقنيات الحالية قد صممت لاستخدام النفط والغاز في حين أن المصادر البديلة ما زالت بطيئة التطور من حيث مجالات وتقنيات استخدامها .وبناء على إن اغلب العوامل السابقة غير قابلة للتنبؤ فإنه يصعب التكهن بحركة أسعار النفط في المستقبل([1]).

[1] ياسر مفتي ،السعر في أماكن الإنتاج أقل من نصف السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9834، . 31 أكتوبر 2005، ص1-5.

خلاصة الفصل :

ارتبطت منظمة الأوبك بمتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام، وبمتغيرات النفط في العالم بشكل خاص، ومن جهة أخرى يتبين أن العوامل الخارجية لا تزال هي المحدد الرئيسي لأي تغيير في قطاع النفط للأوبك، ومن ثم فإن استيعاب التحولات الجارية في المنظمة هي المحدد الرئيسي لأي تغيير في قطاع النفط، كما أصبحت التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي تمارس ضغوطا شديدة على تطور قطاع النفط في الدول النامية لاسيما الدول المنتجة، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية والطاقات المتجددة واضحة وجلية في تحديد السياسات الاقتصادية لدول الأوبك

الخاتمة

خاتمة :

من خلال ما سبق، نستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها، فقد أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط، ولتأكيد حق الدول المنتجة في جني ثرواتها النفطية، ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبيرة، التي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها واهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة النفط واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية، ولهذا لم تكن هناك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط .

وقد كان دور منظمة الأوبك بارزا وكبير عن طريق التدخل بشكل مباشر بفرض سياساتها على الدول الأعضاء، ومحاولة إقناع الدول المنتجة خارج المنظمة لإتباع نفس السياسات من أجل إعادة الاستقرار والتوازن لأسعار النفط في الأسواق العالمية في ضل كل الأزمات التي مرت بها .

من خلال بحثنا هذا سنعرض مختلف النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها كما يلي :

- تؤثر منظمة الأوبك فعليا في اسعار النفط العالمية من خلال آلياتها التسعيرية .
- مساهمة منظمة الأوبك فعليا في إعادة الاستقرار للسوق النفط العالمي خاصة في الأزمة الراهنة .
- إن دول أعضاء منظمة الأوبك تقوم ببناء توجيهاتها وتوقعاتها المستقبلية بناء على سعر النفط، لما يمثله هذا القطاع في هيكلها الاقتصادي .
- إن حجم الاحتياطات الضخمة وكمية الإنتاج الكبيرة في منظمة الأوبك قد اكسبها اهمية بالغة في سوق النفط العالمي مما جعلها المصدر الأساسي الذي عول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول .
- استطاعت منظمة الأوبك وهي كبرى المنظمات التي تجمع أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم على قدرتها التامة لتصحيح مسار السوق النفطية وضبط معدلات الإنتاج .

- يجب على منظمة الأوبك البحث دائما على قواعد جديدة في تسعير النفط، تماشيا مع الوقت الحاضر ولتفادي أي تقلبات في سوق النفط العالمي خلال المستقبل .

- على منظمة الأوبك السير في المسار الاقتصادي الدولي الجديد وكذا الرهانات الحقيقية لمنظمة الدول المصدرة للنفط في الوقت الراهن، وخاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأمة العربية .

- على دول منظمة الأوبك أن تقلل من اعتمادها على النفط وتوجه نشاطاتها إلى أنشطة اقتصادية مختلفة من أجل الحفاظ على استقرار اقتصادها ولمواجهة تعرضها لهزات اقتصادية عالمية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

2. إبراهيم بلقة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد12، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2013.

3. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصاديات العربية والدور العربي المشترك للتكامل معها، القاهرة، تموز، 1994.

4. أحمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

5. اديب قاسم الشندي، العرب وتحديات العولمة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 18، السنة الحادية عشر 1999.

6. **أسواق النفط العالمية** ،تقرير المعد العربي للتخطيط بالكويت، العدد لسابع والخمسون،2005.

7. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

8. أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات،أطروحة دكتورا**، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.2013.

9. انور يوسف عبد الله، النفط وتعاون دول مجلس التعاون الخليجي، النفط والتعاون العربي، مجلد 26، عدد 94، 2000.

10. بترول المشاركة: هو البترول الساري وفق عقود المشاركة وهو نوع من أنواع العقود البترولية السائدة في تلك الفترة.

11. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

12. بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت،2001 .

13. تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون لمنظمة الأوابك لسنة 2000 .

14. جون روبيرتس، الرقابة على النفط: دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية/ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، 2005.

15. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.

16. حال الامة العربية، المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

17. حسان خضير، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد57، 2010.

18. حسين القاضي، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

19. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني/ 2000 .

20. حسين عبدالله، الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه، النفط والتعاون العربي، المجلد 22، عدد 76، 1996.

21. حميد الجميلي، البعد الايديولوجي لتحرير المبادلات التجارية في ضوء مرجعيات منظمة التجارة العالمية مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة، بتاريخ 2002 / 3 / 19

22. د احمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،العدد(1)،المجلد(1)،2010.

23. د احمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،العدد(1)،المجلد(1)،2010.

24. د احمد حسين علي الهيتي ود بختيار صابر محمد، اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.

25. د احمد حسين علي إلهيتي، اقتصاديات النفط، الموصل، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر،2000.

26. د خالد حسين علي المرزوك، تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد(1)، 2012.

27. د عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، وكالة المطبوعات، الكويت،1995.

28. د محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي- دروس السبعينات وآفاق المستقبل، عالم المعرفة، الكويت، 1999.

29. د يوسف علي عبد الاسدي ويحي حمود حسن ،دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية ،مجلة العلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ،العدد24،المجلد السادس،أيار 2009.

30. د. فهد محمد بن جمعة، العوامل المؤثرة على أسعار النفط، ، جريدة الرياض، العدد 9834، 2005.

31. دانييل بورشتاين وارنيه دي كيزا، التنين الأكبر (الصين في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، جويلية 2001.

32. روبرت مابرو، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، الامارات العربية المتحدة، 2005 .

33. روبرت واينر، تقلب أسعار النفط:العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

34. سالم الحسن رسن ،**اقتصاديات النفط**،الطبعة الأولى ،دار الجامعة المفتوحة،طرابلس، ليبيا 1999.

35. سعد الشلماني، تقرير عن مؤتمر ((الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية : الاثر الاقتصادي والاجتماعي واقاق التعاون العربي))، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 288، 2003 .

36. سمير التنير، **التطورات لنفطية في الوطن العربي والعالم** ،دار المنهل اللبناني، 2007.

37. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

68 سيروب اسستيبان، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، دار الثورة للصحافة والنشر، منشورات النفط والتنمية،بغداد،1980.

38. شكاكطة عبد الكريم، النفط في العالقات الدولية دراسة حالة منظمة الاوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، رسالة ماجيستر منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008

39. صباح نعوش، الوطن العربي و منظمة التجارة العالمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 282 ،بيروت، 2002.

40. صبري عبد الرزاق، انخفاض أسعار النفط أسبابة وإثارة، بحث غير منشور، بغداد،1983.

41. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية – 2010-2013- الكويت أيلول،2013.

42. عبد القادر سيد أحمد، الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها،ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

43. عدنان شوكت شوفان، اتفاقيات الجات الدولية، الرابحون دوما والخاسرون دوما، الطبعة الاولى، دار المستقبل دمشق، 1996

44. علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991

45. علي عبد الحسين، ضرائب الكاربون والاثار السيئة على اقتصاديات العالم، مجلة النفط والعالم، وزارة النفط،العراق، تشرين الثاني / 1993

46. علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010.

47. علي مرزا،مراجعة كتاب: النفط بي السياسات والأوهام،مجلة سياسات عربية، العدد 19(آذار/مارس، 2016).

48. فاضل الجلبي وآخرون، واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.

49. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010،.

50. قويدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**،(**رسالة ماجستير**)،جامعة الشلف، 2009،

51. كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، 2008

52. لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008 .

53. ماجد المنيف، تأثير عملة اليورو العالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط، النفط والتعاون العربي، مجلد 25، العدد 89، 1999،

54. ماجد عبدالله المنيف، الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية، النفط والتعاون العربي، مجلد 18، عدد 64 ،الكويت، 1993،

55. مايكل تانزر، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)،ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981.

56. مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005،

57. مثل توفير الإنارة للمجتمعات وتوفير الطاقة للمصانع مما أدى إلى زيادة في الإنتاج ،كذلك أدى إلى ظهور المحركات التي أصبحت تستعمل في كافة المجالات كالزراعة والنقل.

58. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

59. محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، بدون تاريخ.

60. محمد زيدان و محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012.

61. محمد سيد عايد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية 2001،

62. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية : هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، مجلة الحكمة، بغداد، 2002،

63. مصطفى رجب ،التكتل الاقليمي لمواجهة استحقاق الجاتس (برنامج عمل خليجي)، مجلة التامين العربي، السنة 18، العدد 65، 2000

64. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام 2012

65. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، 2006

66. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،(أوبك)، تقرير الأمين العام للمنظمة ،السادس والعشرون 2000،

67. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" : هي منظمة تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية تضم في عضويتها جميع الدول المتقدمة وهي دول الإتحاد الأوربي بالإضافة إلى تركيا، سويسرا، أيسلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، اليابان، نيوزيلندا.

68. منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ،2012.

69. هشام عفيفي، انعكاس الجات على الدول النامية، مجلة التامين العربي، السنة 12 العدد 43، 1994،

70. ياسر مفتي ،السعر في أماكن الإنتاج أقل من نصف السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9834، . 31 أكتوبر 2005.

71. يحيى حمو حسن واحمد صدام ،نفط الخليج في ظل تطورات سوق النفط العالمية، مجلة الاقتصادي الخليجي ،جامعة البصرة،العدد13، 2007.

مراجع اجنبية:

72. .International Energy Agency, World Enegy Outlook 2016 (November 2016),

73. .International Energy Agency, World Energy Outlook 2014.

74. Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013

75. organization of the Petroleum exporting countries,statute2013

المواقع الإلكترونية:

76. د زياد ابو الرب ،العوامل المؤثرة على أسعار النفط، معلومات متاحة على الموقع
77. http://www.aleqt.com/2007/11/19/article_117470.html
اهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، الاقتصادية، العدد 5152، 2007، على الموقع
abanamay@gmail.com
78. البحث في العوامل المؤثرة على اسعار النفط الخام، معلومات متاحة على الموقع
79. http://www.aleqt.com/2008/06/15/article_143505.html
80. د زياد أبو الرب ،العوامل المؤثرة على أسعار النفط، معلومات متاحة على الموقع
81. http://www.aleqt.com/2007/11/19/article_117470.html
82. انظر/علي مرزا، "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"،ورقة مقدمة في ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة،ا لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015، شوهد في 2017/2/26، في: http://bit/ly/2lMavHL
83. [1] منظمة الأقطار العربية المصدرة لبترول (**أوابك**)،تأسست بتاريخ 9 جانفي 1968، وتستمد اسمها من الأحرف الخمسة الأولى من الكلمات التالية: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.،وتظم 11 دولة عربية(السعودية، الكويت، ليبيا، الإمارات، قطر، البحرين، الجزائر، سوريا، العراق، مصر، تونس).ويقع مقرها في دولة الكويت .
84. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعدان، متاح على الموقع الالكتروني التالي www.syrbook.gov.sy/userfiles/chima.doc، تاريخ الزيارة:2014/04/13.
85. نقلا عن عمرو الأشموني، الصين قائدة سوق الطاقة العالمي، جريدة النهار الكويتية، العدد 2090، الصادرة بتاريخ الأحد 23 فيفري 2014 متاح على الموقع الالكتروني: www.annaharkw.com/ANNAHAR/Article.aspx?id، تاريخ *الزيارة:2014/04/11.*
1- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA): http://www.iea.org/aboutus/history، تاريخ الزيارة، 2014/04/14.
86. الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني: www.opec.org:(Brief History)، تاريخ الزيارة، 2014/03/15.

87. www.aljazeera.net / ebusiness

88. ظفر الإسلام خان، الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013، متاح على الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.ne، تاريخ الزيارة:2014/04/11.